بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

مبارك الباب بتحقيق

شرح ابن عقيل

الحمد لله الذي جعل صدور العلماء أوعية لحكمته، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وأمته، وبعد فإن كان تغيير الشيخ المختار بن علي الجكني وعلى توشيحه أيما ظاهر الإفادة والمزية وبه استغال أهل هذه الجهة الغربية زمانا فيه الطلاب وتناولته تركيا شرقي وتصحيحا واعتمادا وتخريجا لا يدري مقابلها أبدا سأل مني بعض أهل العصر تأليفا يسير الغرة ويفتح عويصه ويزيح غمه فجعلت أقرر له حينا وأخرى وأستقل تارة وأحجم أخرى إذ لست من رجال هذا الشأن ولا من فرسان هذا الميدان إنما أنا من نظارة الحرب بل من أبناء الطعن والضرب حتى شرح الله صدري لما أوتيته الآلية فقلت مستعينا بالله تعالى متوكلا عليه اعتمدت في هذا الكتاب شرح الدماميني مشير الهمة بما تصوره ثم شرح ابن عقيل المسمى مشير الهمة بما تصوره ثم شرح الشيخ خالد الأزهري لتوضيح ابن هشام مشير الهمة بما تصوره ثم وإن نقلت من غير معزو إلى قائله باسمه أو كنيته أو لقبه أو نسبته والله تعالى المسئول والمأمول أن يبلغني بالرضى والقبول وأن يكون سببا للنجاة من نار الجحيم والخلود في جنات النعيم ورؤية وجه الله الكريم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم أتم صلاة وتسليم وسمينه روض العروس مرتع الأريبين والله المستعان وعليه التكلان الكلام وما يتألف منه قوله والقول على الصحيح عبارته عن لفظ دل على معنى قيد بما قبله فورد أحدهما أنه مرادف للكلام والثاني أنه عبارة عن المركب خاصة مفيدا كان أو غير مفيد فيكون أعم مطلقا من الكلام والكلم ومباينا للكلمة قوله بناء العام على مطلقا أي بعضه مضموما أو مفتوحا أو مكسورا قوله ونون أعطيتن وأما قوله أفاضلين أحضر الشهود فما أول بإدغام ونون التنوين في نون أنا بعد نقل حركة الهمزة لما قبلها قوله والتاء أخو كم مالة استعد مطلقا أي سواء كان مذكرا أو مؤنثا أو مجموعا كقمن أنت وتقومين وتقومان وتقومون ونقص قوله والبا لم تذهب مطلقا المذكر غاب مطلقا أي سواء كان مفردا نحو زيد يقوم أو مثنى نحو الزيدان يقومان أو مجموعا نحو الزيدون يقومون قوله ونعم بليس ما وان وجب الحال عند الأكثرين قال ح وهو الصحيح وزعم بعضهم أنه لا يتعين والمعرب والمبني قوله وأصلا حالة الزوم إلخ الكلمة حالة واحدة على القول بأنه معنوي بمعنى أنه اختلف عند الإعراب والبناء وهل هما لفظيان أو معنويان فمن قال معنويان فسر الإعراب بتغيير إلخ اللام ومن قال لفظيان فسر الإعراب بأنه ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو غيرها وفسر البناء بأنه ما لم يجئ به لبيان مقتضى العامل من حركة أو غيرها على أن التغيير واللزوم أمران معنويان والحركة والسكون ونحوهما من الأمور اللفظية الباب الأول من أبواب النيابة وأورد سؤالا على قوله على المشهور وهو منقطعة كما يقع من النحويين منهم الزجاج

وهو بضم الفاء والراء وسكون الكاف المهملة والزاي من البصريين وبقسلا من الكوفيين واخر
قوله قال وشرح التسهيل وهذا اسهل المذاهب وابعدها عن التكلف ومذهب سر والفارسي وجمهور
البصريين انها معربة بحركات مقدرة على الحروف وامنع فيها ما قبل الاخر فاذا قلت قام ابو زيد فاصله
ابوزيد بسكون الباء وضم الواو ثم نقلت حركة الواو الى الباء بعد حركة الباء وصار ابوزيد بضم الباء والواو واستثقلت
الضمة على الواو ثم حذفت واذا قلت رايت ابازيد فاصله ابوزيد بفتح الباء وفتح الواو ثم اختلفوا فقيل
تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وقيل بقيت حركة الباء ثم حركت اتباعا لحركة الواو ثم استثقلت
الواو والفا قبلها وهذا هو الاولى ليتوافق النصب مع الرفع والجر في الاتباع واذا قلت مررت بابازيد فاصله
بابوزيد بكسر الواو وسكون الباء وانما تحركت الباء لتحركة الواو فصار بابو بكسر الواو والباء واستثقلت
الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة كما قلت في ميزان
وميعاد وذكر التسهيل ان هذا المذهب احد وجهان المذهبان من جملة عشر مذاهب في اعراب هذه
الاسماء وهما اقواها قوله اذا ضم الخ وصلها على لغة كنانة يعني ان كنانة يجرون كلا وكما يجري المثنى
سواء كان ما بعدها كلها او مضمرا حكى هذه اللغة عنهم يحيى اللراء قاله ع قوله يجريان الاعراب مقدرا
اي سواء اوقعا اوركبا مع العشرة او اضيفا الى ظاهر او مضمر كما هو مفسر في الخ قوله وفي ما التركيب الخ الا
سلدي اتباعا او الجر على الاجر يعني انه اختلف في تثنية المركب وجمعه تصحيحا على ثلاثة اقوال قول
بالجواز مطلقا وقول بالمنع مطلقا وقول بالتفصيل ان ختم بويه كنية وبعكسه جاز والا سمعا قوله واما
ذان وتان فصيغ موضوعة للمثنى لا مثنى ذا وتا فيغنى على الاصح يعني عند جمهور البصريين ونسب الشيوخ
القول بانهما مثنيات حقيقة الى ابن مالك قوله وهو عند فور يصرف وخرج بحيث مررت بهذا الخ ويحتمل
ان يكون الاضاريس ضاربة الغلام بحذف البدل الذي هو ضاربه بدلالة البدل منه وهو ضاربين عليه قاله
في المغني ويحتمل ان يكون الاضاريس بفتح الغين بالحذف والمضاف وابقى المضاف اليه على حاله وقيل
غير ذلك الباب الرابع قوله ومابنا والعالم واجاز الكوفيون نصبه بالبتة مطلقا يعني سواء
كان بحذف او لا كسمعنا لغاتهم ورايت بناتهم ولا تخلو الله السموات والارض ورايت الهندات قوله
وفسره في التذ مطلقا اي علما او لا زايدا على الثلاث او لا كفاطمة وسبطلات وصلحات وعدان الباب
السادس قوله وبعشر تام وبنى غلب على المضمر مقابله ان المجرد فانون الوقاية الباب السابع قوله
واخذ في جاز ما لا تنس واما قوله واذا العجوز عضبت فطلقه واراخاها ولا تملق، وقوله الم باتيك
والانباء تنمي، بلا فت ليبون بني زياد، وقوله بعوت زيان ثم جئت معتذرا من لعجوز زيان لم تجوا ولم تعد
وقوله تعالى انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين قيل هما اولا ان وقيل بعض النسخ بعد الابيات الثلاثة حضرموت
ونعم المراجعون ما بلغ وقيل احرف العلة التي في الابيات اشباع الحروف الاصلية محذوفة للجازم

بفتح الباء ح

وفتح

جاء الذي يأتيني على اضمار قول اي قبل التنبيه اقول فيصير الجملة اذ ذاك صلة الذي بالخبر وقوله
لم يتبع الموصول الخ واما قوله لسنا كمن جعلة ابا حية واما ذكرته تبعا لبعضهم ان يعصر فعلا ولا يأتي
حالا منصوبا على جعل يدل عليه المذكور والتقدير ليسنا كمن جعلة ابا جعلته حالا مما ذكر بيت
قال ابن هشام وهو مشكل لان جعلته فعل ماض لا يجوز ان يعرب بعد الموصول خلافا ض بت والكلت
وتم بت وغوغاء الجراد ولا يجوز ان يكون الخاصة ولا يقال ارفع به الجملة الثانية لانا نقول ثم بحث الصلة
فيصير ان يتبع الموصول منصوبا واما الذي يتجه فهو جملة اخرى بعد ما ليس بكلام قال ح
قوله وصفة ص بحية كضارب ومضروب اتفاقا وحسن على الاصح اي عند ابن مالك وصحح
المرخي المغني ان الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف قال ح قوله وبعضهم اعربه مطلقا اي سواء
اضيفت ام لم تضف وسواء كرر عاملها ام لا وهو الخليل ويونس بن حبيب والاية عند ابي عبيدة والفراء الروح ما ولة
والتغير عند الخليل النزع من كل شيعة الذين يقال فيهم ايهم اشد فهي عنده استفهامية قال ح ويرد انه لا
يجوز لاضربن القاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه القاسق وانما يونس جعلها استفهامية ايضا لانه حكم
بتعليق الفعل قبلها لان التعليق عنده غير مختص بافعال القلوب قال ح ويقال مذ فيهما جميعا قوله
فسلم على ايهم افضل على رواية من رواه بضم اي لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز دخول الجار على معمول علقه
قوله وهذا العرق الخ اذا كان غير معطوف والمعطوف عليه على الاصح مثال الاول جاء الذي زيد وهو فاضلان ومثال
الثاني جاء الذي هو وزيد فاضلان نقل اشتراط هذا الدماميني لكن اجاز الفراء ومن تبعه وابن
السراج هذا المثال حزفه قلت ويشترط ايضا الا يكون بعد لولا نحو جاء الذي لولا هو لاكرمته قوله
ان انتصب بفعل تام او ناقص على الاصح هو مخالف للشرح ونصه وشرط الفعل ان يكون تاما فلا يحذف نحو
جاء الذي كان زيد على الاصح وهذا نصه الثالث اي من شروط حذف العائد المنصوب ان يكون الفعل الناصب
له تاما لا ناقصا انتهى وبه تعلم ان جواب العطار لا ناقص لا كما ذكر السيوطي ان ابا حيان الحق الناقص
بالتام ثم قال وقال ابن القاسم وفيه نكرة المعرف باداة التعريف قوله الحق تعريف وفاقا للخليل
وسر وليست النكرة عنده ازاية كما لا يخفى خلافا لابن السراج قال ابن مالك لا خلاف بين الخليل وسر ان معرفة وانما الخلاف
بينهما في المعرف ازايدة او اصلية وقال السرغ والمشهور عن النحويين ان المعرف عند الخليل
واللات وحرفا عند سر ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والثاني عن بقية النحويين ونقل بعضهم
عن الاخفش واعلم ان في المسئلة اربعة اقوال اريدان اذكرها مع وجهها تكميلا للفائدة احدها ان المعرف ال والا
لف اصلية وحجة هذا القول فتح الهمزة وانهم يقولون الاحمر بنقل حركة همزة احمر الى اللام قبلها فيثبتونها
معتمدا على ما بعدها ويثبتونها في القسم والنداء نحو الله لافعلن بقطع الهمزة ويا الله باثبات الالف ويثبتونها
اذا تذكر واما في كلام فيقولون ال كما يقولون قد ويثبتونها مسهلة في نحو المذكرين الشاذ من المذاهب
ان المعرف ال والالف زايدة وحجة هذا القول سقوطها في الوصل واما فتحها عند طرحها فهذا القول فلانها

مقابله قول الشلوبين قوله ويجمع جمع كثير او كريا وخرج عليه قوله ... اي اباد كاد يفعله مقابل
التخريج ان كاد اسم فاعل من كاد المناقضة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف قاله ح قوله وانتفا
الفتح ركن ومثله عند الفارسي اذا فانه يجيء كسمع يعني عسى سواء اسندت الى ظاهر او مضمر فيجيء عسى
زيد كرضي قاله ح قوله وهي حرف للعل على الاصح هو مذهب سيبويه وقال الاخفش والمبرد باقية على
عملها عمل كاد لكن الاخفش يقول استتر ضمير النصب مكان ضمير الرفع والمبرد يقول قلب
الكلام وجعل الخبر مخبرا عنه وبالعكس ورد قول الاخفش بانه انابة ضمير عن ضمير انما وقعت
في المنفصل نحو انا كانت وورد قول المبرد والفارسي بانه يستلزم نحو قوله يا بنا علك
او عسى الا فتصل على فعل ومنصوبه وترفع مرفوعه انكاح قوله واتصل كاد اخواتها اتصلت على الاصح
قال ح والمعنى اه كاد تغيير حالي الافعال فانها اثبات لمعناها وهو مقاربة الفعل ونفيها
نفي لمقاربة الفعل ايضا نحو ما كاد زيد يقوم ونفي القرب ابلغ من نفي الفعل نفسه وذهب قوم الى ان
اثباتها نفي ونفيها اثبات تمسكا بقوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون ونفوا لاحتمال ان
غير الذابح لعجبه لم يكن سبب الهوى من حب ميتة بهرجه وفراشتهم بهذا القول حتى نظمه التغلبي
لغزا فقال الطغرى هذا العصر ما هي كلمة جرت بلسانك جهم وتموه اذا استعملته صحة النفي اثبتته
وان اثبتت فاتت مقلوبة وجوه وهم قول الثالث بالتفصيل بين نفي الماضي فيكون اثباتا
نحو الخاطر وما كاد وا يفعلون ونفي غير الماضي فلا يكون اثباتا انتهى بخان واخواتها
قوله ومثلها الحرف هذا ما علمناه على الاصح ورد الاخفش على من زعم اختصاص حذف الاسم
بالشعر وعلى من اشترط في جواز حذف الخبر تنكير الاسم وهم الكوفيون وعلى من اشترط تكرير
ان كقوله ان محلا وان مرتحلا وان في شعر من مضى مثلا وهو البراء وهذه الاقوال تلي مقابل
على الاصح قوله او حلت محل حال مطلقا اي سواء اقترنت بالواو او كانت بلا واو كقوله ما
اعطيك ولا سالتهما الا واللحم جريض في الشاني كقوله تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين
الا انهم ليأكلون الطعام قوله او قسم بالله بعد على الاصح مقابله قول البصريين بوجوبها
الكسر واذا عدما للقول برضم الهاء وتخفيف الواو وبوجوب الفتح انكاح قوله ولا من
الافعال ما كان ضدا على الاصح مقابله الكسائي وهشام يجوز ان يبدل الهاء ومنع الجمهور ذلك
الا اذا قدرت للقسم قوله وقد يليهما مع قد على الاصح مقابله قول خطاب ان الاصح ان اذا للقسم
لا للابتداء وهو ابن محمد بن مسعود الخزرجي بفتح المعجمة وسكون الزاي قوله وقد يبقى العمل بعد
لبقاء اختصاصها بالاسماء على الاصح مقابله لابن الربيع وظاهر الغرة انهما الجاران بنفسهما فاذا
زيد قاله ح قوله والحق بان لان على الاصح مقابله قول ابن سعيد السيرافي بكسر السين
ومن تبعه لا يجوز العطف على محل المفتوحة اذا لم يسد للابتداء معها محل بل هي
واما جيء بها تاويل اسم مجرور مرفوع او منصوب او مجرور فاسمها المجرور بعض الكلمة انتهى وقال

الشلوبين

الشلوبين مذهب الاكثرين المنع وهو الصحيح قال ح قوله وان تعذف ان جاء اسما السكن خبر نعلم او غيره على الاصح مقابله قول ابن الحاجب لا يكون حينئذ الا ضمير شان قال ح ما قوله وبعده ذلك الخبر اذكر رابعه بهما اتفاقا وكذا بعد الترجي على الاصح مقابله ما قاله ح ونصه وقال قوم انما لا تعمل في الخبر شيئا لان اسمها في موضع منصوب والمرفوع خبرها وهو ظاهر قول ثم ومثله في شرح ح قوله وركب المعرف قائلا له من غير تنوين فتحة بناء على الاصح مقابله قول الزجاج والسيرافي والجرمي بفتح الجيم قال ح فمنعوا على عنهم معرب كالمضاف اي حذوف التنوين تخفيفا ورد بان حذف التنوين لولاه للتخفيف للازم في نحو ما خير امرين عندنا لان المكون اول بالتخفيف فانما حذف للبناء قوله وغيره لانه اذا اتصف عراسمها وجوبا على الاصح في غير الضرورة مقابله لابن كيسان وصحح ابن برهان المرد الغالب يجب تنكيره في هذه الموضعين فاجاز نحو لا زيد في الدار ونحو ما احد رجلا خير منه بقوله ان شاء ما شئت حتى مما لا يعلم الا ان شاء الله مراد ناشاذة وبقوله بعد جزءا واسترجعت ثوابك ركبا بهما ان الضمير عائد على ما وهو عند الجماعة ضرورة قال ح قوله لا تنوين انصبه كنعت غير المبني على الاصح مقابله لابن برهان في منعه رفع نعت غير المبني قال ح وشبهه ان عامل الصفة هو عامل الموصوف والموصوف ما عمل الا بتنوين فيه فكما عمل الا في صفته ومثله بح قوله واعلم ان هذا استفهام مطلقا اي سواء كانا باقيين على معنيهما من استفهام ونفي كقوله فما الصطبار للسلوبي الخ ام للتوبيخ كقوله اما ارعواء لمرء ولت شبيبته الخ او لا انكار كقول حسان ح بن عبد المزى كما لها فما ايمان عاد بنا اما تشوكم حول النابين بها حلاوة بل النحاة انها هنا تستعمل ما كانت تستعمله وانما الحلاوة اذا كانا للتمني نحو الا شباب راجع وقول ابي الاغر ولي مستطاع رجوعه جبرا ما اتانا بزر الطعان وذهب المازني وتلميذه المبرد الى انها كالمجردة وذهب سر وشيخه الخليل الى ان الاستفهام بها انحط عن رتبته الاصلية فصار لها ومن ثم لزمت ما ولا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الغاؤها اذا فقدت واحتج الاولون بقوله الا عم ولي مستطاع رجوعه الخ اذ مستطاع اما خبر لا او اذا صفة اسمها مراعاة لمحله مع ما وهو اما بتداء واجيب بانه لا يتعين ما قاله لجواز كونه خبرا مقدما والجملة صفة ثانية لاسم لا او الصفة الاولى على قوله ولي وهو اظهر اما احتمال صفة الاستدراك انتهى وح بتغير يسير تنبيه الغاؤهما على معنييهما قليل حتى قال الشلوبين انه غير واقع بل كلامهم ورد على الجر ولي بها اجازته اياه والشلوبين بفتح الشين واللام وفتح نظم لغة المجموع بضم الحرف الاخير بعدها واو بين الباء الموحدة والعين المهملة قال معناه ح وفي القاموس شلوبين او شلوبينة بلد بالمغرب منها ابو علي الشلوبيني النحوي

قوله واختير ما يختبر وحمل عليه قوله اذا الرأي المشوب قال يا ما مقابله قول الكوفيين انها ما استفهامية مشبعة والاصل يا اي ما حذفت همزة اي تخفيفا واحرى ايا العين بالنقاء الكثير وقالوا لولا انك للام الا ما استغاثة للجر فيما اقتص عليها الخ قوله انصب بفعل الغلبا جوزوا على انهما مفعولان لها على ان ما يحتمل رجوعه لقوله جزءا واسترا ويكون مقابله قولا بسهيلي ان المفعولين في باب ظن ليسا اصلا المبتدا والخبر بل هما مفعولا اعطى ويحتمل رجوعه لقوله على انهما مفعولان لها فيكون مقابله قول الجرادي انهما منصوبان على التشبيه بالحال مستترا بوقوعه جملة وظرفا ومجرورا وعرض بوقوعه معرفة مضمرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه قوله والاصح ذا الزما اذا تعلم على الاصح قال ح وقد تكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب تعلمت امير المؤمنين بمعنى علمت قوله مريعا بصر بعد خلا بالبوس وجعل منه قوله تعلى لنزر من رحل شيعة ابيهم تقدم مقابله في الموصول له واما استفهاما فالمعتمد مطلقا اسما او حرفا عمدة او فضلة ويرجحا فيه

قائما قول التسهيل وتلميزه اي على الزنة بفتح الزاء وسكون النون او حرف الخ لا يخفى وما سمع مما يوهم
خلاف ذلك فهو تصحيف مصدر معرف بلام العهد واختيار بائه لو كان قاصرا لكان مستند الحال فقوله غير مجرور ولا ناقص
بالياء لبعد الحال اذا كان موطنا لعموم يسمح وجاز ايضا على رأي بعض غير مجرور بالكسرة واما قوله فيما الخ وقد
جاء غير ذلك ايضا وقوله يغض حياء الخ وقوله وقالت متى يبخل الخ وقوله تعالى وجيء يومئذ بجهنم الآية جملة والتاء
بالتاء بدل الجميع مصدر معرف بلام العهد والتقرير حين هواء الحول المعهود وكذا البواقي وفي التقرير حول بدل
والتاء بدل الجميع مصدر منكر مخصص بالكون وشمله والتقرير يشمل العقلاء الاعلية ويخص اعظاء ومعاملة
العقلي قلت انما اختص الثاني بذلك لان كلام الآية والبيت الاول فيما بالتاء غير متعين وكلام البيت الثاني فيما
مصورا عليه عامله على قوله والتعاون الخ وفيه بمنع مقابلة بسواء اعتقد جعل الظاهر معمولا او بالعكس وهو الغالب او لم يعتقد الخ وسواء كان التقدير ذكر والاول معرفا او لا لا تشتغل قوله والصاحب
انصبه بفعل اضمر احتماموا فعا الخ على الراجح مقابلة ما قاله الخ ونصه وزعم الكسائي ان نصب الاسم المتقدم
بالجامد الصناع والغني الضمير وزعم تلميزه الجزاء انما منصوبان بالفعل المذكور لان ما بعد المعنى ليشبه
واحدوه عليهما ان زيدا عندك مقداره انتهى لانه لا يسمح بين المفسر والمفسر على الراجح قال ذو ولا يسمح بين
العوض والمعوض منه هو امر مذهب البصريين وعليه المعول انتهى قلت بكلام ابي الكوفيين يجوزون الجمع
بينهما وقولهم هو مقابل الراجح قوله ومقابلة بعد ان اقتضاه اي بعد الشرح وغيره قوله وفعل مشغول
الخ ومقابلة هكذا بعد الاشتغال نوعان يفسره والذي يليه كلامه بعد الخ اي سواء اتصل بالمشغل كزيدا ضربته
بلا او انفصل عنه كزيدا مررت بغلامه المتعدي اللازم وقوله واللازم غير المعدى اذ الاول اسكنته بينما على الراجح
مقابلة انما ينعدى بنفسه تارة وباللام تارة كشكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له للمتعدي واللازم قال
الخ وهو قسم ثالث عند بعض وعليه الخ في المغني ولا كذلك مقصور على السماع وقائله وهذا القسم يختلف
فيه على ثلاثة مذاهب احدها انه قسم برأسه وهو الصحيح وقيل الاصل التعدي بنفسه والجار زائد انتهى الخ قلت فكلام القول الاول انه واسطة وكلام القائل انه وقيل اللازم وكلام
الثالث انه وقيل المتعدي قد ملة منصوبا قوله وما كان عورة وذا نائب نصب الخ على انا بني بوزن رحمة الملة
لم يذكر هذه المسألة في الباب المذكور فيه التسهيل والعلي الكبير المذكور تطبيقا فيه لانه ذكرها في
باب المفعول المطلق بقال وغيره فيوفي عن المصدر اللازم اضمر فاصبه صفات كثيرا بها وهنا الخ واظهر او قد
صار الكبد واقاما وقد فحوا الناس واسماء اعيان كثيرا انتهى كلام التسهيل قال ع والراجح قول الآلفي اي اضمر
الفعل كثيرا وجعله لازما والزم الله جاهه الجليل وجعل الله وانتقبلون اعورة وذا نائب وذهب الشلوبين وغيره
الى انه قليل وجعله لا ينقاس انتصاب المصدر وذهب ابن خروف وعصفور الى ان اعورة وذا نائب حال والتقدير
انتشلونه اعورا انتهى منه بخروف نحو ان مقابل الراجح قول الشلوبين وابن كلام خروف قوله وفعلوا

الآخر

الازم والمعدى لواحد بالنقل فهو مما فيه الامران على الاصح هو قول الاخفش ومقابله قول المبرد لا يقاس مطلقا
وقول ثالث يقاس في اللازم فقط وقول رابع يقاس لافعل وفعل وفعل ونحوه والاقوال اربعة اشهرها الثاني وقد نظمتها
معروفة فقابلها وقلت: اقوال تعزى لثلاثة بالفهم واحرم مع الثلاثة يقاس لا مكلفا واسند
هزبر للاخفش والمبرد وعم الظاهر من رؤسيري يقاس في اللازم لا بغيره ولا بأعم يقاس مطلقا
الا علمه ونحوه جلا وقولي مكلفا راجع للقولين قبله اي قيل يقاس مكلفا وقيل لا يقاس مكلفا
وهما للاخفش والمبرد وقولي وتنشر مرتب التنازع قوله والتزموا سواء كان الاول هو
المهمل على الاصح مقابل قول الكسائي وهشام بجواز الاضمار والتسهيل الكوفيين يجب حذف الفضلة
المرفوع بأول المتنازعين المهمل هو بأن الاضمار قبل الذكر تسكينا بقوله: فعجوا الارض بها واراحها
رجال وبدت تبلهم وكلموا: وقولنا الكوفيين صفة للنحو الثلاثة كما تقدم قوله بحذفه التزم
على الاصح وهو قول الجمهور وقيل يجوز حذفه وجعله بالتسهيل اولى قوله واخر ان يكن نحو
الخبر وجوبا على الاصح مقابله انه يضمر مقدما نحو ضربني زيدا انا وقيل يضمر وقيل يجوز ذكر هذه الاقوال
ولم يعزها قوله والحكم ان يكن ضمير خبر الخ وجوبا على الاصح مقابله قول الكوفيين يجوز حذفه ١٨
نحو اخوك ويضمنوا اياه الزيدان اخوين وقالوا ايضا بجواز اضمار على وقبل الخبر عنه نحو اخوك
ويضمنوا اياه الزيدان اخوين قوله وجوزن بعاملي تعجب تنازعا مكلفا سواء اعملت الاول
نحو ما احسن واجمله زيدا او الثاني نحو ما احسن واجمل زيدا قلت قلت لو زيدا هنا على الاصح كان
اولى لتنكيته به على مذهب سر فانه منع تنازع عاملي التعجب وعلى مذهب المبرد فانه يشترط لاعمال
الثاني قوله وامنع لحن نصب المرفوع على الاصح قال في التسهيل ونحو ما قام وقعد الا زيد محمول على
الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم خال ع لو كان من التنازع لغو واخلاء العامل الملغى من
الايجاب ولزوم نحو ما قام وقعد الا انا عود ضمير غائب على حاضر فهو من باب الحذف العام لدلالة
القرائن اللفظية عليه والتقدير ما قام احد وقعد الا زيد بحذف احد كما حذف من قوله تعالى وان
منكم الا واردها واسند فعل الى ضمير احد والا زيد بدل وقال ح واعترض بانه يلي وعليه حذف الفاعل
واجيب بان الممتنع حذف الفاعل لفظا ومعنا واما حذفه لفظا مع وجوده معنا فلا امتناع
فيه وان الا زيد جاعل لهما معنى وان كان من حيث اللفظ لاحدهما وضعف الجواب بغير هذا وامر
تخريج المسئلة على انهما من باب التنازع كما حكاه المص عن بعضهم بان اراد هذا المخرج اجراءه السهم
على مذهب البصريين فباطل لما علمت وان اراد على قول الفراء برفع العامل بالدخول بحذف او
هو فعل زيد فممكن غير ان القصد تخريجها على وجه يقول به البصريون وانهم موافقون على ان هذا
التركيب مسموع من كلام العرب ومفسر المراد من كلامهم وكم يعين حذف البعض الخ الخ

الزهو مقابل الباصح قال ع بعد نقله الشارح بعد هذا التركيب ثلاثة اقوال قالت ان كان ظاهرا جاز والا منع وعزا هذا القول بالتفصيل للزجاج **المفعول المطلق فوله** نحو اه او فعل يساوي او يقاربه كذا ع وياتي وياتي فوله بالنصب الفعل الناصب المصدر ذكر السيوطي ان السيرافي وكثيرا بعده اجازوا الجر نحو كان زيد فيما كونا فوله وزواجع عيوا وفي اجماعهم وجها اتباعا او نوعيا على المشهور قال ع واختلف المصدر للعدد والنوعي هل هو حقيقة ومجاز او مشترك او متباين وجمعه مما اختلاف فيه واما النوعي وجمعه خلاف بينهم منهم واجاز ذلك قياسا على ما سمع وهو رأي المبرد ومنهم من منع بعد المسموع وهو اختيار الشلوبيني وكثير من ذهب تبعا على ما قيل انتهى قلت اعلم ان المختص شامل للنوعي العددي والنوعي وغيره يسمى صفة او به تعلم ان قول بعض الكبار مصدره اتباعا او مختصا على المشهور ليس على ما ينبغي **فوله** وحذف عامل المؤكد امتنع على الباصح مقابله لابس الناظم واستدل بانه يحذف جوازا نحو سيرا وجوبا نحو انت سيرا سيرا وبغيره لكثير حمدا وشكرا لا كفرا وسقيا ورعيا للشاهد الذي معه كذا انظر ح **فوله** ورفع المختص قياسا على الباصح هذا ما ابتدأ الظرف وهو مخالف لما يأتي ح ونص الاول وكلام ش يدل على ان الرفع غير مطرد لانه قال فرجاء بعض هذا وقعا قال الشارح وقد يفهم هذا من قول المتن وقد يرفع بعض هذا وليس بقياس اذ الاصل معنى النصب كما قاله اخوانه لانه للفعل خلافا لبعضهم انتهى ومثله بعد ع وخرج عليه فوله عجبت لتلك فضية الخ وقوله اقاعا واقوى اتاويوم وجيئة كاول ما يلقى وشر مبتدأ هكذا في الظرف بعد الكاف البيتين على ان كلا منهما مخرج والحاصل ان البيت الاول متاريع فيه المصدر الغير خبر انشاء يا ايه لفظه لفظ الخبر ومعناه انشاء التعجب ولم اجد ح ع وياكه مرخرجه على غير ذلك الا ان ح ذكر ان رؤبة انشده بالرفع فيهم منه اثم مرير وسيه بالنصب وعلى هذا فصواب العبارة وروى عليه فوله عجبت الخ وذكر ح ايضا انه اختلف باعرابه هل هو مشترا اذ وخبرا او اخبره او هو خبر وان البيت الثاني فهو متاريع فيه المصدر الغير خبر انشاء يا ايه لفظه لفظ الخبر ومعناه الخبر ابطا وهذا قول السيرافي وعليه فتقرير الامر او الواقع خيبة اول ما يلقاه هذا الاسد الجايع فهو عنده خبر محض ومقابله قول ش لانه انما ذكره في معاد الدعاء **المفعول فيه فوله** وعلى حروا بهما على الباصح مقابله قول الشلوبيني ان ظاهر الكتاب في غير موضع تدل على انها لا تخرج على الظرفية **فوله** بينا اضف لمصدر بهما على الباصح قال في التسهيل وقد يضاف بينا المصدر قال ع واوهم كلامه ان ذلك لا يكون في بينما وهو التصحيح انظر لم يسمع انتهى وقال ح وقد اجاز بعضهم نحو بينما قام زيد قام عمر قوله وربما وجر بسير للوقف هو قول ابي حيان وحمل عليه قوله للعفى عفل يعشر به حيث تهمز ساقه فرمه قال ع وزيادة كاف هنا بابية للمكان اذ المعنى حيث مشى ونحوه انتهى ولم يذكر ع البيت الذي معه في الظرف وهو قوله حيثما تستقم يقدر بك الله ناجاه في غابر الازمان ولم يذكره في التسهيل في حيثما الزمانية قال فيه وحيثما وايهما وهما لغتان ما ما انتهى ولم يذكر ح وقال ابن هشام في الظرف ينقسم الى مكان وزمان وزمان مبني وايان ومهما

لتتميم

لتعميم الازمنة والمكانين اني واين وحيثما وهي لتعميم الامكنة انتهى ومن كتاب التصاريح رفع الصلاة حيث كلمة تدل
على المكان وهي من الظروف التي لا يجازى بها الا مع ما تقول اقعد حيثما تجلس اجلس ومعناهما واحد وقوله تعالى ولا
يفلح الساحر حيث اتى وجرير ابن مسعود ابن اتى والعرب تقول من اين لا تعلم اين من حيث لا تعلم انتهى والمراد
منه ومعنى قوله وجرير ابن مسعود ابن يدل لغتهم وقولهم لا كلهم منتصا فرون على ان حيثما للمكان
لا ان ابن هشام ذكر في مغنيه انها تاتي للزمان واستدل بهذا البيت الشاهد قول ح وفيه نظر قوله وهكذا وين
يجيء على الاصح والذي عليه سيبويه واصحابه انه لا يتصرف سواء كان حقيقيا نحو جلست حيث زيد او مجازيا نحو هو
منه حيث الشرف ومذهب الاخفش والكوفيين انه يتصرف قليلا والسماع يدل على وجوده الا ان ناظر قاله
ح قوله اعرابه كالذي وقع من بعض الى مكلفا اليه جميع الحالات لا بخصوص الوقع قال في التسهيل ومن ثم جعل
كالمرفوع غيره قال ح فيجر به حال النصب والجر غير معروف وحالة الرفع حكاه الكسائي وعليه قول
الراجز لقد رابني بحيا مذا مسا بجاريا مثل السعالي خمسا قوله وهكذا الابد والدهر مكلفا وجد هذا
الاكلاف في بعض النسخ وليس مقصوده التسهيل وفيه النشار حيث ذكر ح ونص التسهيل وكذا مقرونا
الابد والدهر والليل والنهار مقرونة بالالف واللام انتهى وانت تراه قيد وقوع العامل في جميعها بما قرنا بها
بالالف واللام فما بين لزم من الاكلاف قال ح ولو قلت سرت ليلا او نهارا لم يقتض التعميم ونقوله انتهى
قوله ولم يضف شهر على الاصح قال ح في فصل التواريخ ويكتبون كلمة الشهر في كل من ثلاثة اشهر الربيعين
ورمضان ولا يكتبون الشهر في غير هذه الثلاثة انتهى وقال ح ايضا في باب المفعول فيه ومقتضى
كلام الشارح جواز اضافة الشهر الى جميع اسماء الشهور وهو قول اكثر النحويين وقيل تختص ذلك
اوله راء وهو ربيع الاول والثاني وربما ولم تستعمله العرب مع غير هذين وقد استعمله مع خامد ح
وهكذا كل لفظ صح كلام يقتضي جواز اضافة شهر الى رجب وآخر كلامه بعد انتهى كلام ح
وبه تعلم ان قوله لدى الجميع صوابه لدى الغليل على ما في الشارح وان قوله على الاصح متعلق مع قوله
لدى الجميع المفعول معه اعلم ان كل مفعول في هذه التراجيم فناصبه الفعل الذي عليه
الاشياخ ايا المفعول به الفعل والمفعول فيه الفعل وكذا بافيه قوله ينصبان الواو قياسا
على الاصح قال في التسهيل وتلزم هذا الباب مقيسا خلافا قال ح فذهب الاخفش وابو علي الى كونه
مقيسا قال المرادي وهو الصحيح وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه وفصل بعضهم
فيما حكاه ابن هشام الخضراوي بين ما جوز العطف فيه مجازا فيكون مقيسا وبين ما جاز فيه العطف
حقيقة فيكون سماعيا انتهى به تعلم ان صواب ما في الشرح ولو قيل اما يصح عطفه فيكون نكتة
على هذا القول الاخير الذي يقول ان ما جاز فيه العطف الحقيقي لا يقاس قوله ونصبوا نحو حسن
وعمر الخ قال في التسهيل والنصب بعد سبا وزيدا درهم بحسب منويه انتهى يعني انه

مفعول به اى ويحسب زيدا درهم مضارع احسب اذا اعطاه حتى قال حسبت وزيدا درهم غير حسب وضمير حسبت
اعرابه وفاعل يحسب مضمر عائد على وهم لتقدمه وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين والمفعول معه لا يعمل فيه الا فعل
او ما جرى مجراه وليس حسب مما جرى مجرى الفعل ومقابل الاصح قول الزجاج والزمخشري وابن عصفور وذلك
ان حسب اسم فعل بمعنى يكفي بالضمة بناء بنية والكاف مفعول به وزيدا مفعول معه ودرهم فاعل حسب
انتهى والزمخشري اسمه محمود بن عمر ولقبه جار الله ونسب الى زمخشر كسفرجل قرية من قرى خوارزم
الاستثناء **قوله** ينصب بها وجوبا مطلقا اى سواء تقدم على المستثنى منه او تاخر سواء كان متصلا او
منقطعا فالنصب لازم في جميع ذلك اما ان الشيخ اباحيان يجيز اتباع في الموجب وحكى انه لغة قوم وحمل
عليه قوله تعالى فشربوا منه الا قليل منهم وقيل شربوا منه اول بالنفي اى لم يكونوا منه وقال الفراء انما قليل مبتدا
حذف خبره اى لم يشربوا وقال قوم انما امرأة بالرفع انه مبتدا والجملة بعده خبره قاله المعنى **وقوله**
فرع لغير مصروف به اكرم واما قوله تعالى انكم انما كفتم فجاء بان التقدير بكفكم صاغرا فيكون مصروفا نوعيا او الحد
وقوله وعرتميم فيه ابدال وقع وعليه حمل الزمخشري قوله تعالى فما يعلم فرع السموات والارض الغيب الا الله
يعني ان اعراب الموصول فاعلا ولبعض الجلالة بدل منه والغيب مفعول به ليعلم وخرجه الجمهور على ان الموصول
مفعول به والغيب بدل منه اشتمالي ولبعض الجلالة فاعل يعلم فرع له **قوله** وعامل المتروك محذوف وجب
على راي وخرج عليه قوله تنوء التميم وتنابي الغيوث مرتفعة النوء الا انهار خرجه الفارسي على انه يريد
لا تغتر الرمر الا انهارا فيحذف لا تغتر وهو عامل في المستثنى منه المتروك وهو الرمر وقال ابن الدهان والذي يقتضيه
هذا التقدير ان يكون اراد بالغيوث وصوب فحذف المعطوف وبقي المعطوف عليه وهو كثير وتنوء تعلق
والغيوث شرب العشي يصفها بالنعم وكثرة الراح فيقول انها لا تغتر او تتغرا بالعشي لما يعرفها من الراحة انتهى
فرع ومثل للمسئلة بالحديث الموصى به باب الطاعون انا واقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا فرارا منه وبالرفع اذا لم يكن خبر حكم
انا فرارا منه انتهى **قوله** والعكس به موجب مطلقا اى سواء كان واعلا او معمولا نحو غلبت مائة مومن مائتين او
انا نلاثين **قوله** وحكم مطلقا اى ونوبة لما فرارا تبع اى سواء تقدم بعرا الفاعل او بعضا او معنى على المفعول
كضرب الا زيدا قومك اصحابنا برفع قومك ونصب اصحابنا فال الرماني ان استثنيت مرفوعك جاز وان اصحابنا
لم يجز وكذا قال الاخفش ومثال المرفوع معنى ملكت الا اباعا ابناءنا عبيدا بنصب ابناءنا وتشرير
ملكت واما استثناء من بعض اباءنا وارتفاعه معنى وسواء تاخر بعرملما هو واعل كما لو فرمن اصحابنا
في المثال الاول **قوله** ودون تبريح مع التقدم اى تقدم المستثنى على المستثنى منه مطلقا اى سواء كان
ذلك في ايجاب نحو قام الا زيدا الاعمرا او في النفي نحو ما قام الا زيدا الا عمرا او في النهي نحو لا يقم الا زيد الا عمرا
لتاخيرها عنه في الايجاب مطلقا اى من غير فيد بخلاف حالة النفي فلا بد من اتباع واحد للاسم المستثنى منه **قوله**
وحكمها في الفصل حكم الاول واما الاستثناء فما يليه على الاصح هو قول البصريين والكسائي وكل واما عراد مستثنى

صاحبه

اي البعض العامل زيدا هذا قول جمهور البصريين وقيل عامل على المصدر المراد عليه باللام تقديرا كوفيين وقيل على
اسم العامل المفهوم من لفظ الفعل الناصب وهو قول **ش فوله** وتحملا حاذا على الاصح مقابله قول قشر اربا حاذ وابو اولما
حرف جر معنى بخلاف عدا عندهما ابطا **الحال فوله** ولا امتنع مخلفا اليه ولو بغير ما جوزه الكوفيون من نحو مررت بضحك بزيد
ومررت جالسة بها ومررت جالسين بزيد وعمرو واما سبقه المجرور بالاضافة فممتنع ولو غير محضة فلا يجوز هذا شارب
ملتوتا السويق ملتوتا وقال في شرح التسهيل ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم نحو هذا شارب ملتوتا السويق
بالخفض لان الاضافة فيه بنية الانفصال ولا يضر بها وان كانت محضة لم تجز باجماع انتهى **مرح فوله** بجار تقديمه
على الاصح ولو فصل بالمبتدا مقابله الاصح قول الجرمي لا يتقدم على عامله النصب وذهب الاخفش الى منع تقديمه
عليه اذا فصل بالمبتدا وهو المنكت عليه بلو **فوله** وفررت نحو سعيد وحمل عليه فوله تعالى والسماوات مطويات
بيمينه وقالوا اما ان يكون هذا الا نعلم خالصة للذكورنا بنصب مطويات وخالصة وقيل مطويات محمول
لقبضته والسموات عطف على الضمير المستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة وليست السموات منتزعا ويمينه
خبر كما قال الاخفش بل بيمينه معمول لمطويات لا عاملها واما خالصة فخرج على انها معمول لصلة ما
ومعنى ج يكون هذا الا نعلم وهي حال من الضمير المستتر فيها والتاء فيه لتانيث باعتبار ما وقعت عليه من الجنة
انتهى **مرح** بخ وتقديم وتاخير **فوله** والحال **مح** اذا تعدد لمفرد على الاصح مقابله قول العباسي وجماعة يمنع
تعدد الحال المفرد وقد روى في نحو جاءا حاجيا الثاني صفة للاول او حال من ضمير يتكون حالا متداخلة
انتهى واما جعل الاول للثاني والثاني للاول على الاصح مقابله قول ابن السراج وابي علي الاول للاول فيما اعلى
احسن وجمعي اللف والنشر قاله **مح** وقال **ع** بان خيف لبس تعين كونه اول الحاليين للاسم وثانيهما او لهما
تعليقا للفعل وبالتصغير خلافا هذا وقال في مثل لقيت زيدا مصعدا منحدرا يجعل الاول للفاعل والثاني للمفعول
والعكس يجوز ما لم يكن لبس انتهى المراد منه **فوله** وموضح الحال التي جملة واما قوله تعالى فلما راه مستقرا
عنده فمحمول على عدم التنزل قال في المغني معنى عدم التنزل انه مكلف الوجود والحصول فهو كون خاص وقال
ايضا وزعم ابن عصفور ان مستقرا هو المتعلق الذي يقدر بامثاله فتضمن معنى **فوله** المضارع اجعل مستقرا
على الاصح يعني ان المضارع المثبت الخالي من قد اذا صحبته الواو وجعل خبر المبتدا محذوف كقولهم قمت واصك
عينه وقوله وقد اخشيتا اظافيرهم فجوت وارهنهم مالكا فتقديره وانا اصك وانا ارهنهم مالكا ومثل المضارع
المثبت ما نفي بلا كقوله ابن ذكوان وما تتبعان بتخفيف النون **له** وانتما ما تتبعان وفاعل الاصح ما ذكر **مح** ونصه
واشار الشيخ بقوله على الاصح الى الخلاف المذكور في المسئلة وذلك ان ابن عصفور حكم بالشذوذ والجرجاني بضعف
الجيم الاولى لم يجعل الواو للحال بل جعلها للعطف ويرد الاولى ورودها في التنزيل حيث يكون السابق
جملة طلبية نحو فلستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون كما مر انتهى ومفهوم المنفي يعلم ان المنفي بلم حكمه
حكم الاسمية فيكون بالواو وبالضمير واحدهما وزعم ابن خروف انه لا بد معهما من الواو ورده قوله تعالى ورد

الله الذي

الله الذي كفروا بغيضهم لم ينالوا خيرا وهو كثير جرا خلافا لمن عصفور بزعمه ان وقوع لم يفعل حالا قليل
جرا والمعنى بلما كالمعنى بلم نحو ولما يعلم الله وقول الشاعر فقالت له العينان سمعا وطاعة موجورتا كالدر لما
ينثقب **قوله** وليس للجملة معنى تكشف الخ على المشهور ومقابله قول الشلوبين انها بحسبها تعبر
فتارة يكون لها محل وتارة لا يكون لما يعبر به نحو زيدا ضربته لا محل لها اذ المحذوفة المفسرة استئنافية فتكون جملة
التفسير كذلك ومعرفة نحو انا كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيدا الخبز يا كله نصب الخبر به محل رفع لان المحذوف
بعد اداة خبر ان وبعد السؤال خبر المبتدا وكلاهما له محل رفع فيكون مفسر هما كذلك ولهذا يظهر الرفع اذا قلت
زيدا الخبز يا كله قال الشاعر فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب
جدا ما صلاح مفسرة وان حصل فيها تفسير بان المفسرة لا بد ان تكون فضلة وهي فيما ذكر غير فضلة **التمييز قوله**
واحترز بقولي التبعيضية على الناظم مقابله قول من انها زائدة **حروف الجر قوله** ومارد ومن نحو ربه فتى والضمير معما على
انا جيء ملتزم للافراد والتذكير هو مذهب البصريين وحكى الكوفيون جواز مطابقته نحو رب طامرة وربهما رجلين وربهم رجالا
وربهن نسوة قاله ح **قوله** وفرتاة لبوا الازمنة على الناجيء هو قول الكوفيين واستدلوا بالاية ومن اول يوم وبالحديث ما رأيته
من الجمعة وبالبيت مر استمر ازمان وكذلك ما اشبهها قاله ح **قوله** كما لباغ مرتبع وخرج عليه قوله تعالى ولغرماء لهم
من المرسلين وقيل انها من صلة المرسلين فيهو من حذف الموصوف وبقاء صفته **قوله** للانتهى حتى مطلقا الخ اعلم
والى انتهاء غاية مما قبلهما زمانية او مكانية فمثال حتى في الزمان سلام هي حتى مطلع الفجر ومثالها في المكان قوله
سقى الحيا الارض حتى امكن عريت لهم وما زال عنها الخير مجزودا مثال الى في الزمان اتموا الصيام الى الليل ومثالها في المكان
من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى واما في الكاف فهي حتى الدخول وفي عدها مطلقا وقيل بالدخول مطلقا وقيل بعدمه مطلقا
وقيل بالتفصيل بان كونه من جنس ما قبلها فيدخل ومن غير جنسه فلا يدخل واما في الواو الاربعة قال السيوطي فمثال ما ليس من
الجنس انه ليتمايل الليل حتى الصباح او الى الصباح انتهى والسيوطي بضم السين اسمه عبد الرحمن نسب الى سيوط قرية بمصر
قوله وشل مج ومر وعن بها انكفى مطلقا له سواء كان بعد السؤال نحو فسئل به خبيرا او نحو يوم تشقق السماء بالغمام
واعلم ان ج في الباء بمعنى عن ثلاثة اقوال قيل لا تكون بمعناها مطلقا وقيل تكون به مطلقا وقيل تكون به بعد السؤال فقط
قوله وزايد التوكيد مثل على الناجيء نحو ليس كمثله شيء وليس شيء مثله اذ لو لم يقدر كذلك لصار المعنى ليس شيء ومثل مثله
يلزم اثبات المثل ومعه او قيل الكاف غير زايدة والزايد مثل كما في قوله تعالى وان امنوا بمثل ما امنتم به فقيل انما زيد معنا
لتعطل الكاف من الضمير قال في المغني القول بزيادتها احرى اولى من القول بزيادتها اما سمع لم تثبت وقيل الكاف ومثل
لا زايد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات والمعنى ليس كذاته شيء وقيل بمعنى الصفة اي ان المثل والمثيل بمعنى الشبه
والشبيه والمعنى ليس كصفته شيء وقيل الكاف اسم موكد بمثل كما عكس في الحمر قال قصير ولمثل كعصف ما كول **قوله**
واستعمل اسما اختيارا على الناظم هو قول الاخفش ومقابله قول من منع ان يكون اسما الا في الضرورة **قوله** وان يجر فمضى فيهما
حرفان على الناجيء وقال ح وذهب بعضهم الى انهما اذا دخلا على اسمان مضافان محتملا ان يكون الاسم الثاني هو المجرور بالاضافة
لما قبله فالاول حرف والثاني اسم **قوله** وفي لما مثار على الناظم هو مذهب البصريين **قوله** التعليل قال ح بمعنى لما قد ترى وانت
عقيب لما انتهى ورد بان المعنى بان الظاهر ان الباء للتعليل بالعبر وان ما مصدرية وان المناسب بالبيت معنى التكثير **قوله** وحذف ما

جر بما بعد الا الخ وليس الجر بها على الاصح قال في التسهيل وليس الجر بالعاد وبلا بعدها والواو خلافا للمبرد ومرادهم انتهى
والظرف مع ما في الظرف وقال في المغني العاد حرف مهمل خلافا للكوفيين في قولهم انها ناصبة في نحو ما تأتينا فتحدثنا والمبرد
انها جارة في نحو قوله فما حاشى الخ فيمن جر مثلك والمعطوف انتهى والظرف مع ما في التسهيل وقال الاشموني وهذا ان تشاف
وزعم بعض النحويين ان الجر هو بالعاد وبلا بنفسها مناف ا انتهى قوله وغير ما زيدا واستثنى بعل على الاصح اعلم ان مذهب السالة
غير منفي متصل التسهيل بزيد وما الاشموني خاتمة لحروف الجر وفي بعضها ابن يعيش رحمه الله ولم يذكر الاشموني خلافا في عدم تعلق بعل وذلك
صاحب المغني وفي بعض النسخ وغير ما زيدا واستثنى على الاصح وهو الصواب ومقابله قول الجرجاني انها خلاف عامر فصحيحا نصب وهما
معلقان بالفعل او شبهه كما مر وهو الجر فيكونان في موضع المفعول به كما مر زيدا ان نصبهما على وجه الشذوذ الفيومي قوله
لم مستدرك غير على الاصح وخرج عليه قوله ولقد علمت لتأتين الخ مقابل الاصح قول ابن عصفور وان تكون على القسم اما مع اسم
الله تعالى وهو بالباء وخرج على اذا اجعال الطلب فرقا بينها وبين القسم وقد اجاز بعضهم التخفيف قاله في المغني قوله وجر بالباء
واصحبه وجوبا مكملها اي مع الله ورحمن اما الى كاف ورب واما الى مضمر كعمر زيد لعمري قوله وناب ما مضارعا مجردا كثيرا مع ذكر
القسم نحو تالله تفتؤا وقليلا مع حذفه كقوله وقولي اذا ما اطلقوا عن بعيرهم لا قوته حتى يشب الشمأل اي والله لا قوته
وقيل ما قسم فيه قوله وجيء وما قسم بها اجب على الاصح لم يذكر في التسهيل وفي المغني وفي القاموس قول باختصاصها
بالقسم فما توهمه عبارة فلعلها قصرت اما الناسخ او يقال ان التصحيح راجع لقوله اجب دون معموله الوجوب فقط وحينئذ
فيكون رد القولين اشارة لهما في المغني احدهما انها اسم بمعنى ابرا فهي فعل وفاعل واجراء النائب انها اسم بمعنى حقا فهو مصدر موكد للجملة وعلى
هذين القولين فليست حرف جواب اما اضافة قوله وقد تزال منه تاء وجعل منه القراء وهم مر بعد غليهم وقد لا تزال يشب عمير
اما العلم مصدر كالعلة ومقابل الجعل انهما مصدران فلا حرف قوله ومكلفا تنزف اضرارا به التثنية والجمع كقوله
ولسنا اذا ما بون سلما بنزعة لكم غير انا ان نسالم نسالم وخرج عليه قوله ما خطتنا اما لما ومنه صوابا انصارة
وروي عليه قوله وبعض اسماء يضاف ابدا الى الجملة او لمفرد مكلفا راجع لهما اسواء كانت اسمية او فعلية وذلك
كحيث وسواء كان المفرد كلاما او مصدرا وهو كثير كغير وسوى وكل وبعض واحد وقصارى وجهادي في قوله واه يسوء يحتمل ارادة الاضافة
على بنائهما على الاصح مقابله قول الاخفش ان الكسرة فيه للاعراب لا للبناء الشاكري رد بقولهم يوم ينفع وتنوين وقوله
نبئ عن كلا فاجر عمرو بعافية وانت اذ صحيح بكسر الزال منونا قوله والزموا اذا اضافة الى جملة اي فعلا خاصة واما قوله
افول لعمر الله لما وهي سفاوتنا وخبر واده عبر شمس ومعاشم وقوله اذا ما ملوتحته حنظلية له ولد منها حراة المرع
وقوله تعالى اذا السماء انشقت ويوم هم على النار يفتنون فما وان باه سفاوتنا فاعل وهي مفسر دل عليه وهي الكاشر والتقدير
لما وهي سفاوتنا اذا انشرونا على مرفوع بكان التامة مفسرة والسماء مرفوعة بانشقت الكاشر ولقايوم هم على النار يفتنون فالتحقق
الوقوع نزل المستقبل منزلة الماضي فصار من قبيل اذ وهو يضاف للجملتين وعلى هذا الخرج قوله ولو ان حيا فوق ملد وشجاعة
قوله وناصف لمفرد معرف ايا مكلفا ايسواء كانت شرطية او استفهامية او موصولة او صفة قوله وغاية اضف له مجردا ايا اضمار
ما على الاصح هو قول سيبويه ومقابله قول ابن جني انها تضاف للمفرد نحو واية علكه وقال ابو الاصبع في قوله ايا تية تغزوه الخيل شعثا تابية
اغر اكم كما في قوله تابية ما يعبون الكعاما وبعاقا له حذف موصول حرفي غير ان وبقاء صلته وهو غير محرز في قوله ايا تية ما
كانوا ضعافا ولا عزلا قال معتلا في المغني قوله اذا ان اضيفا الى بنيتم فالتحيعا وخرج عليه قوله واذا ما مثلهم بشر يقول الكلام عليه

في باب ما ولا

في باب ما وزنه قوله ومع مع فيهما طيل ونقل فيهما خيرات على الراجح اشار به الى ان القول بان فتحها وكسر ما قبل التاء مع عان على لغة السكون هو الراجح ومقابله انهما مبنيان على نفس السكون والفتح البناء للياء قوله وكل ما اضيف الى الياء اعربا على الراجح اعلم ان في اعراب المضاف للياء اربعة مذاهب مذهب الجمهور انه معرب بحركات مقدرة في الاحوال كلها الثاني انه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بكسرة كما مر وفي المثنى مطلقا وفي جمع المذكر السالم في حالتي النصب والجر وهذان القولان يجتمعان في البيت الثالث انه مبني وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب الرابع انه اما معرب واما مبني وإليه ذهب ابن جني وهذان القولان هما مقابل الراجح اعمال المصدر قوله وحملوه مضمرا على الراجح وفرعوا محموله على الراجح اعلم انهم اختلفوا في المنصوب بعد المصدر المنون من الفعل هل هو منصوب بها او بالفعل المقدر منه والاول مذهب الاخفش والزجاجي وعليه فلا يتفرع محموله وما يحتمل الضمير وعلى الثاني يتفرع ويحتمل الضمير وهو قول محمد بن يزيد المبرد وابن سعيد السيرافي بكسر السين انظر ع قوله وما تابعي والراجح جعل الخبر على الراجح خلافا للمحمود بن عمر الزمخشري تمسكا بقوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر والصواب ان الظرف متعلق بمحذوف اي يرجعه يوم تبلى السرائر وما ينصب بفعل مقدر ان فورته تعلى لا تفتقر الى اليوم وما بعده فالله في المعنى اعمال اسم الفاعل قوله ان كان بمضيه لم يعمل وان وقع بعض الشروط لم يعمل في المفعول به على انه ضعيف الراجح هو كلام مجمل وتفصيله ان كان للزمن الماضي او موصولا لم يعمل ومقابله قول علي يعمل واقتا ما سكت راعيه فمأول بانه حكاية حال قال الزمخشري معنى حكاية الحال ان تقدر ما وقع في الزمن الماضي واقعا في حالة التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلوا انبياء الله قيل وانما يحسن هذا في الفعل الماضي المستغرب كأنك تحضر للمخاطب وتصورة للتعجب منه واما قوله فرخصاء فعلى اضمار قد فقد ذكر المعتمد على نفي او استفهام فلا يعمل خلافا للاخفش والكوفيين قوله وان يقرن صلة الى بمعنى المضي غير على الراجح مقابله قول الرماني لا يحتمل حينئذ الا الماضي وقول الاخفش ان ما بعده منصوب على التشبيه بالمفعول به وقول فوه انه منصوب بفعل محذوف قوله وهو لنصب ما سواه مقتض كغيره على الراجح هو قول السيرافي ان غير العامل اذا اضيف لمفعوله اول ينصب الثاني ومقابل قول السيرافي قول الجمهور ان النصب بعامل محذوف قوله واجرا وانصب تابع الزاي خفض على الراجح مقابله قول من لا يجوز مراعاة محل المجرور وعليه فيما يقدر فعل للمنصوب بانه اما طيب العمل او وصف منوه لاجل المطابقة قوله فالله بدا الخليل اسماء الفاعلين قوله وناب نقلا عنه ذو يعمل وفاعل مطلقا اي مع وجود مفعول نحو يعيش راضية ومع فقد نحو نافعة عابد ومعنى الحديثة العهد بالنتاج لان ولدها يعود بها انتهى معزا لابن مالك ولم يذكر ع وما قوله والراجح فتح اما فعال حيث يتكلم على ما ينوب من مفعول ويحتمل ان مراده الناس الصفة المشبهة باسم الفاعل بانها تدل على الحدث اي الفعل وفاعله وانها تؤنث وتثنى وتجمع مطلقا اي واه كانت مجردة خلافا للتفضيلية النعت قال ع وهو انفعال يعرف بالنفس عند الشعور بامر يجمل سببه ومن ثم قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب ولهذا ايضا لا يجوز على الله تعالى انه عالم الغيب والشهادة لا تخفى عليه خافية وما ورد في كلامه منه عز وجل نحو ما اصبرهم على النار مصروف الى مخاطب اي يجب ان يتعجب العباد منه ثم التعجب انواع كثيرة تدل عليه نحو ما سيك به وللدرر

وواقاله وويله رجلا ويا للماء ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لما بلغه هزيمة سير الله ان المومر ليتحسر لاكل اليوم عليه و
الباب بعد وضع لانشاء التعجب وهو اقل الوضع بخلاف ما اجعله او بخلاف قوله اجعل به انتهى قوله قبل مجرور بباء زائدة
الراجح مقابله قول يحيى ومحمود والزجاجي وابن كيسان وخروف والزمخشري ان الباء للتعدية وتظهر ثمرة الخلاف فيما ذكر
في شرح التسهيل وانه قال ولو اضطر شاعر الى حذف الباء الصاحبة لما فعل لزم على الاول الرفع وعلى الثاني النصب قال
وفي الحاجة لدعوى النصب في قوله لغر كرمت رجال الحي ليلى وابعد دار من محل منازل لاحتمال كون ابعد دعاء له بعد الله دار
من محل محبوبته كما يحتمل نعته على انها فاعل به ومنزل ظرف فيه ليلى لانه طاب بكر وفيها منازل قوله وضمها مذ ثلاث
انما اجعل عنر مكملة اليه سواء كانت مجرورة بالى او بغيرها فلا تحتاج مذ ومنذ الى تعريفة كما كرم زيد عمرا فتقول ما اكرم زيدا لعمرا وغيرنا فلا
كالظلم اليوم فتقول ما اظلم اليوم وغيرنا وصفا بهما انتهى على انها جاء قال ع وفيما كان يعبر عن فاعله بافعل وفعلاء
قولان المنع لجمهور البصريين والجواز للاخفش وبعض الكوفيين وقال بعض الكوفيين يجوز في البياض والسواد دون غيرهما
من الالوان روى الساجي انه سمع ما اسود شعره قوله ومصدر الجامد بعد ينصب الخ صرح بما ان كان غير منفي ومبني
للمجهول واما الجامد فالمراد بالمصدر المؤول هنا ما قابل الصريح وستقف ان شاء الله على مثاله وابن مالك على المسالة
اعلم انه اذا وجد في كلمة ستة امور مجتمعة وهي كونهما فعلا وكون ذلك الفعل متصرفا وكونه منصوغا للفاعل
اسم ج
وكونه غير مصور ومشهورا وكونه يقبل التفضيل وانتفى منها واحد من اربعة امور التمام والتجرد والاثباتية وانتفاء كون الفاعل
افعل وفعلاء توصل الى التعجب بما يوخذ مصدر تلك الكلمة ويضاف الى المتعجب منه وينصب ذلك المصدر بعدها افعل وجر
بالباء بعدها فعل نحو ما اكرم استخراج زيد واشدد باستخراج عمرو واما غير الفعل نحو زيد حمار فلا توصل الى التعجب منه البتة
ومثله الفعل الجامد وكذلك ما لا يقبل التفاضل واما الفعل المبني للمجهول وذو المصدر الشاذ فلا يوتى بعدها افعل
وافعل اذا توصل بهما الى التعجب منهم مصدر من الصريح بل بجاء بالفعل مع ان المصدرية او ما فتقول ما اشراه ضربا او ما
ضرب زيد وما اكراه اباتيا زيد وما اكراه يدرج زيد الشر واه يذر الحاج وهذا معنى مرادهم هنا بالمؤول واما الناقص فان قلنا
له مصدر جئنا به وقلنا ما اشر كون زيد غيورا وان قلنا لا مصدر له جئنا بالمصدر المؤول اذ لا خلاف ان الناقص يقع صلة للحرف
المصدري نحو اعجبني كونه فاضلا كزيد وتقول ما كان زيدا عالما واعلم ان المصدر المؤول لا يمتنع من غير الثلاثة المذكورة بل يجوز مع غيرها
ويجب معها نحو ما احسن قوله وفعلان على الاصح مقابله قول الكوفيين باستوائهما مستدلين بما اوله البصريون من نحو نعم
السير على بئس العير وما هي ونعم الولد نصر معابكاء وبرماسرة وقوله فنعم الله نجيرا بابنع خير وشباب واخر اما اذا وليا
فعلا ضمير غير مرفوع مفسر فيهما ذلك واما البيت فمحمل على انه جعل نعم اسما اضيف الى ضمير حذف لعلمه الذي عاد عليه قبل عروض
الاسمية قال ع وهذا الذي سلكه المصنف حكاية الخلاف بنعم وبئس هل هما فعلان او اسمان لكل فئة سلفها كثيرون وسلك ابن عصفور
طريقة اخرى حاصلها تصانيف المتاخرة قال ولم يختلف احد من البصريين والكوفيين في نعم وبئس من قوله نعم الرجل زيد وبئس الرجل
واشباه ذلك فعلان واه المرفوع بعدهما فاعل بهما وانما الخلاف بين الكوفيين والبصريين فيهما بعد اسناد هما الى الفاعل فذهب
البصريون الى ان نعم الرجل جملة وكذا بئس الرجل وذهب الكسائي الى ان قولك نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة تابط شرا
وبرق نحره فنعم الرجل عندهم اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما جملتان وهذا اصل قولهما وسمي بهما وذهب الفراء الى

ان الاصل

ان الاصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو وخبر المبتدا الموصوف المذكور جملا وانما
الجملة التي هي الجملة مثلا نعم ومرفوعه وبئس ومرفوعه فحكم لهما بحكمها فنعم الرجل وبئس الرجل عندك واحد فان زيدا
كما انك تقول ممدوح زيد ومذموم عمرو لكنك تقول زيد ممدوح عمرو لكنك تقول زيد ممدوح عمرو لكنك تقول زيد ممدوح عمرو لكنك
عند النحويين وهو رأي المبتدا والخبر انتهى قال ايضا وفي البسيط من قال انهما اسمان فما بعدهما اما هو عندنا
فاعل ينبغي ان يكون تابعا لعندهم لنعم اقابل او عطف بيان فمعنى الممدوح الرجل زيد قلت وهذا التخريج على غير
نقل ان عصفور عن الفارسي بانه اسمية كما عرفت فيما تقدم انتهى كلام قوله ويرجعان مضمرا على ما هو مقابله
قول على الكسائي وتلميذه يحيى العائد المرجوع به نحو قوله نعم امرءا هرم الخ هو الفاعل وما قبله حال عند اول تمييز عند
الثاني قال والتصحيح رأي الجمهور بدليل قولهم نعم رجلا كان زيد فادخلوا عليه الناسخ انتهى وبه التمثيل وبضمير يعني
فاعل نعم وبئس ممنوع الاتباع قال وان قلت فرسمح نعم هو قوما انتم وبئس هم قوما انتم واتبع الفاعل المضمر ضرورة ان
ان هم تأخير قلت هو شاذ لا يلتفت اليه انتهى كلام وبه تعلم ان قول بعض الكوفيين لا يتبع على الاصح ليس على ما ينبغي قوله
وبمذكر المخصوص واما بئس مثل القوم الذين كذبوا فلا يلتفت اليه لما قدمناه من ان الذين صفة القوم والمخصوص محذوف تقديره وان قومنا الذين مخصوص
مذموم بتقدير مضاف اي بئس مثل القوم الذين قوله الفاعل اذا على المختار هو قول ومقابله قولان احدهما انه مجموع ركب مع ما قبله
الفعلية والمجموع فعل المخصوص هو الفاعل وهو قول ابن الحسن الاخفش وخطأ وابن درستويه الثاني انهما ركبا وغلبت الاسمية
فيهما اصلا وما بعدهما مما هو المخصوص خبر وهو للمبرد وابن السراج ونسب للخليل وسر افعل التفضيل وهو الوصف
المبني على افعل تحقيقا او تقديرا الزيادة صاحبه على غيره في الحدث المشتق منه فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير
واشر قال ابن هشام ولو سموا بما فعل الزيادة لكان عندي اولى لان التفضيل واو كان في الاصل من الفضل الذي هو الزيادة لانه قد يكثر استعمالها
بمعنى ترجيح الشيء على غيره في الصفات المدح وان فان خلافه ليس مقتضيا الاشتغال بل قيل والله فضل بعضكم على بعض في الرزق والحسنة
في العرف متى لم يتقيد بزرق ونحوه لا يراد به انا فوقنا وحينئذ فلا يشمل نحو زيد اجمل من عمرو واحسن منه ثم ان حقيقة فضله جعله
فاضلا ما نسبه الى الفضل وان اذا قلت زيد اعلم انما نسبته الى الزيادة في العلم ولم تجعله انت زايدا فقد استعملت فضله بمعنى
نسبته الى الفضل وهو مستعمل بانه خلاف الوضع الاصلي لان معنى فضل بالتضعيف زاد ومعنى فضل بالتشديد جعله زايدا
كخرج زيد وخرجته فيكون فضله مثل عدله ووصفه قوله وحذف هما اخير هما اشر وشر حذف الهمزة من غير هما مطلقا ابدا في باب
التفضيل والتعجب كقوله ما اشر انعمهم واعلمهم بما يجب الزمادة به الكريم المسلم وقوله صنعت شيئا واكثر الولوع به
وحبب شيء الى الانسان ما صنعا قوله واعمل التفضيل صله ابدا من التجاوز به بمعنى عن على الاصح مغالبة انهما للابتداء وعليه عباد بن
سليمان الصيمري واما قوله نحن بما عندنا راض وانت بما لدى فمن باب اعلمنا الخ وقول الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى وما وانا اما بتقدير ان الاصل
وان الاصل انا زايدنا وانا بتقدير اعمل بعد مما ايا علمنا اعلم منا وبانا اكثر اكثر منهم قوله لما بدا من ريشه الخ المضمون واقا قولهم التصيف
احر من الشتاء والعسل احلى من الخل وهو ان قال قال ابن الكسائي مردود بين كلامهم التصيف احر من الشتاء اذا بلغ حر من الشتاء
به برد وعلى هذا يأول العسل احلى من الخل ونحوه فما جاء على ذلك انتهى كلام قوله وان يك الخ وجوبا على الاصح اعلم ان هذا

ع
اي مثل

المسألة مما اضطر فيه اخلاء العلماء وقال ح ويلزمه في المضاف اليه ان يطابق الموصوف نحو زيد افضل رجل والزيدان افضلا رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل امرأة والهندان افضلا امرأتين والهندات افضل نساء واما نحو ما تكونوا اول فلا يرد لان التقدير اول فريق كما مر انتهى منه نح وقال بعد هذا ما نصه وقال محمد بن مسعود في الرضي في كتاب البديع النكرة المضاف اليها اسم التفضيل يجب افرادها نحو انت افضل رجل ولا تكونوا اول فارس وقد تطابق العبارتان لان النكرة تميزه وقد تضيفت باضافة واشتهرت ما تميز رجلا فجاز زيد افضل فارس اسما عاما تنتشي وتجمع نحو انتما افضل رجلين وانتم افضل رجال انتهى وقال في التسهيل وان كان المضاف اليه مشتقا جاز افراده مع كون الاول غير مفرد اب وجاز المطابقة قال ح واما مراد كما في قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به وقد اجتمع الامران في قوله واذا هم كعموا اقاتا كما عم واذا هم جاعوا فشر جياع ثم قال ومفهوم قول المصنف ان كان المضاف اليه مشتقا انه ان كان جامدا وجبت المطابقة وهو قول الجمهور واجاز المبرد الزيدون افضل رجل ومفهومه ايضا ان المطابقة بالنسبة الى المفرد متعينة فلا تقول زيد افضل عالمين بالتثنية او علماء وان قلت يرد عليه قوله تعالى ردوه الى اسفل سافلين بجمع المضاف اليه مع ان الموصوف مفرد قلت اجيب عنه بان الانسان جنس فلذا لفظ ومعنى فاعتبر اللفظ في ردوه والمعنى في سافلين وحسن ذلك كونه فاصلة انتهى منه نح النعت قوله يتبع الاعراب الخ في البدل محترز قوله واما النكرة فالجمهور والنكرة يرجع الوقف والذكر ضمير انه راجع للبدل فقط كما سيأتي ان شاء الله قال ح واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي والاخير المتأخر على ان العامل فيه نظير العامل في المبدل منه ثم قال ومذهب ح والمبرد والسيرافي وابن الحاجب والزمخشري ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه لان المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني واما عطف النسق فيه ثلاثة مذاهب احدها ان العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه بواسطة الحرف وهو قول ح والثاني انه مقدر بعد العاطف وهو قول السيرافي وابن جني بكسر الجيم الثالث ان العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم اختصاصه بالفعل الاسم والفعل كما هو حق العامل واما النعت وهو التوكيد والبيان فيهما ثلاثة اقوال الاول العامل فيهما هو العامل في المتبوع وهو قول ح والثاني ان العامل فيهما معنوي وهو كونهما تابعة كما في الابتداء بالنسبة الى المبتدأ وبالنسبة اليه والى الخبر على حد وهو قول الاخفش الثالث ان عامل التابع نظير العامل في المتبوع لا نفسه وهو مذهب ح ان العامل في التابع هو عامل متبوعها اما ان النعت بواسطة الحروف بمصاحبة العبارة والعامل فيهما هو العامل في متبوعها على الاصح قال الرضي فاية الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عندهم قال العامل في الثاني غير عامل الاول وامتناعه عندهم قال العامل فيهما هو العامل في الاول قوله معمول تابع اخر وحمل عليه الزمخشري قوله تعالى وقالوا لهم قولا بليغا قال ح جوز الزمخشري في اية ثلاثة اوجه احدها وهو الذي ابداه ان انفسهم يتعلق ببليغا والمعنى قالوا لهم قولا مؤثرا في قلوبهم اي عزموا بالفعل والاستيصال ونحوه وهذا انما يتأتى على رأي الكوفيين والثاني انه يتعلق بقول اي قل في حقهم انفسهم الخشية ان الله تعالى مطلع على ما فيها من النفاق فيضمر ويسارون كذلك الثالث انه يتعلق بقل ايضا لا على تضمين قل لهم في انفسهم خاليا بهم بان النصيحة في السر انجح قوله وليعط في التعريف والتنكير مكافئا اي سواء كان حقيقيا نحو جاءني زيد الكريم او مجازيا نحو جاءني زيد الكريم ابوه وجعل منه جاز ان يقوما ان مفاهيم الرئيس استمر عليهم الاولية وقيل الاولية بدل من اخوان لا نعت لهم وجعل دليل الكريم ابوه لان الجمع ملاق قبل النعت بدل قوله

وجاموا بزيد

وجاء البيان به وابدله وجوبا على الياجي قال في التسهيل وان كان جامدا محضا فهو عطف بيان على الياجي ومقابله قول اكثر النحاة ويس انه نعت وعناهم الزمخشري ان عطف البيان لا يكون الا اخص من متبوعه وهو غير صحيح وممن ذهب الى انه عطف بيان الزجاج وابن السيد والسهيلي وقال ابن عصفور ان حمله على النعت لم يفد معنى الاشتقاق وفائدته قال مررت بهذا الحاضر ومن حمله على البيان لم يحمد انتهى وقوله على الياجي راجع لقوله يبدل وانظر قوله او ابدله فليس في التسهيل وانظر قوله وافطح او انبح او اجمع بينهما بشرط تقدم المتبع على الياجي قال ولا يجوز تقديم المقطوع وتاخير المتبع وجوزه ذلك بعضهم وصححه صاحب البسيط وروى بيت خرنوب بجعلهما ونصبهما ونصب النخل وعكسه انتهى وخرنوب بكسر المعجمة والنون امراة شاعرة اخت كرجة نامه وبينهما المشار اليه هو ما يبعرن قوم الزبرقان بسم العراة وافة الجزر النازلون بكل معترك والكثير معا فرارا التوكيد قوله الضمير موصلا وجعل منه انا كلانا وهلولكم ما لا ارض جميعا قال في المغني والصواب انها يعني كلا بدل وابدال الظاهر من ضمير الحاضر مثل كل جاهز اذا كان معينا للاحاطة نحو قمتم كلكم وبدل الكل لا يحتاج لضمير ويجوز في كل ابدال العوامل الا ان لم يتطل بها الضمير نحو جاءني كل القوم فيجوز مجيئها بواو الحال جاءني كلهم فلا يحسن الا في الضرورة هذا الحسن ما قيل في هذه القراءة وخرجها ابن مالك على ان كلا حال وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وهو ما ركنوا بعضهم مررت بهم كلا جميعا وتقدم الحال على عاملها الكرخي انتهى وقال في الاية الثانية ولو كان جميعا توكيدا للفيل جميعه ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل والصواب انه حال انتهى واما قوله يا اشبه الناس كل الناس بالغمر ونحوه وقيل استغنى فيه بمثل الظاهر اما واو ضمير وقيل رب ما مررت برجل كل رجل فهو نعت لا توكيد قوله وبعد كل ما قبلها على الياجي مقابله ما قاله في ابن ترشاب ان البراءة يكل على اجمع واخواتها من باب اما ولوية قوله واكدوا بها جميعا بلا عطف على الياجي قال الاشموني لا يجوز عطف بعضها على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم واجمعون واجاز بعضهم وهو قول ابن الطراوة انتهى قلت وبه تعلم ان الخلاف اعم مما في الكرخي قوله جميعا مما خبر على الياجي مقابل ما في التسهيل قال وذلك ان العرب لم يجر بها جمعين وجمع اما التوكيد واجاز بعد بها الحال واجاز ابن درستويه حالية اجمعين وهو الحق لصحة الحديث بصلوها جلوسا اجمعين ومن صحح النصب القاضي عياض قال انه حال وقيل هو توكيد لضمير منصوب محذوف اي اعنيكم اجمعين وهو مبني على جواز حذف الموكد ولا يجيز البصريون الحاقية بشيء من هذه الالفاظ انها معارف وكلا مع بعضهم ان اخلاف في اجمع وجمعاء وليس كذلك انتهى قال ابن درستويه بضم الدال المهملة والراء وعياض بكسر العين وتخفيف الياء اخر الحروف قوله ولتغير اجمعا كمجتمعة توكيد واجاز الشلوبيني اجمع وحمل عليه قوله ارى عليها وهي وزع اجمع ويحمل انه توكيد للنكرة على مذهب الكوفيين فالله قلت انما يتاتى هذا الاحتمال على القول بالاطلاق في التوكيد النكرة اي سواء كانت موقتة او لا وقد نقله ابن مالك في شرح التسهيل قوله لم يقع موكد موكدا على الياجي هو قول ابن عشر والعباسي وابن جعد وتعقبا وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل المصدر الموكد ان المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف للذكر وهو ما كلهم مخالفون للخليل وسيبويه وان سئل الخليل عن نحو مررت بزيد واخيك انعتهما ام لا كيف ينطق بالتوكيد واجابه بانه يرجع بتغيير ما

صاحبي نفسيهما او بنصب نفس رايت انفسهما ووافقهما على ذلك الجماعة قوله وان يجوز توكيد منكور فقبل الخ وعن
بعضهم مطلقا قال م وفي شرح المغني ان بعض الكوفيين اجازه وان لم يفد وهو بعيد جدا وكيف يجيز عاقل التكلم بشيء مع اعترافه
انه لا يفيد ثم انه هو نقل في شرح العمدة انه تعالى على المنع اذا لم يفد قوله واغن بكلتا الخ على الاصح مقابله قول الكوفيين
ومن وافقهم قال م كان ينبغي ان يقول وهو القياس على تثنية اجمع وجمعاء قال ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل
عليه قال المص والصحيح المنع لاستغناء العرب بكلا وكلتا عن تثنيتهما عطف البيان قوله واولينه من وفاق الاول
الخ خلافا للزمخشري وجعل مقام ابراهيم عطف ايات بينات قال م وهو مخالف لاجماعهم لان البصريين والكوفيين اجمعوا على
ان النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المونث لا يبين بالمفرد المذكر ولا يجوز ان يكون بدلا لانهم نصوا على ان المبدل منه اذا كان متعددا
او كان البدل غير واف تعين القطع وانما التقدير منهما مقام ابراهيم او بعضها مقام ابراهيم فهو مبتدا او خبر مبتدا ولا يجب كونه
اوضح من المتبوع على الاصح مقابله قول الزمخشري والجرجاني يشترط كونه اخص من متبوعه وليس بصحيح لقول س ان اخا الجمة
من يا هذا الجمة عطف بيان مع ان الاشارة اوضح من المضاف الى ذي اللام انتهى وفي بعض الكتب ولا يجب كونه اخص وهما
عبارتان متغايرتان عطف النسق قوله حتى ام او على الاصح مقابله قول اكثر النحويين وانهم جعلوا ام واو مشركين
في اللفظ لا في المعنى قال ابن مالك والصحيح انهما يشركان لفظا ومعنى ما لم يقتضيا اضرابا لان القايل ازيد في الدار ام عمرو عالم
بان الذي في الدار احد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول
المساواة انما هو بام وكذلك او مشركة لما بعدها وما قبلها فيما يجاء بها لاجله من شك او غيره اما اذا اقتضيا اضرابا فانما
يشركان لفظا فقط قوله واتبعت لفظا فحسب بل ولا الخ على الاصح بواو ولا على الاصح مقابل الاول قول يونس بن
حبيب انها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد ووافقه ابن مالك
في التسهيل واما الثاني فمقابله قول الفارسي واكثر النحويين انها لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو ويقابله ايضا ما
صححه ابن عصفور من انها عاطفة ولا تستعمل الا مع الواو والواو مع ذلك زايدة وان تليها جملة […] ابتداء على الاصح
مقابله قول ابن ابي الربيع ان لكن حرف ابتداء اذا وقعت بعد الواو فالواو عاطفة جملة على جملة وهو ظاهر مذهب س وقول الشارح ان بل تعطف
الجملة قوله وفي معنى او […] كيف خلف وحمل عليه قوله اذا […] فتاته […] على الا […] وكيف الا بانا عمرو قال
في المغني وفي […] هذا القول […] انها بالعلة […] اسم مرفوع المحل على الخبرية ثم يحتمل ان الا بانا عمرو […] مبتدا
محذوف […] وكيف حال الا بانا عمرو على حد […] والله […] وكيف الهوان على الا بانا عمرو فحذف المبتدا والجار و
بالعطف بالعاد ثم […] كيف بين العاطف والمعطوف لا اجابة انا ولو […] قوله واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه على
الاصح قال المرادي واجاز الكسائي في […] زيدا وعمرا […] تخصيص العطف بالفاء […] ومنع من ذلك الفراء والبصريون قوله وربما
عاقبت الواو وخرج عليه قوله […] الخ […] بين […] جلست بين الزبير فالعمري وقوله ان من ساد ثم
ساد ابوه […] جواب ابن عصفور عن […] من قبل الاب […] فالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم
كلا لعمري ولكن منه شيبان […] كما علت برسول الله عدنان قاله […] قوله بالزيدان […] الكبير علما الخ
حمل عليه قوله […] الخ قال م وينبغي ان تكون الواو في هذا عاطفة والمعطوف عليه مقدر حذف للدلالة عليه […]

استثنى […]

استعن لجبر مرافقة لحاله بمعمل امرين بنصب وكسر ويعامل بالصرف معاملة ما رغب مصلحته وبقضي جبر وبرد كسر
انتهى والاخفش والكوفيون بزيادة ثم حملوا عليه قوله حتى اذا اضاف عليهم الدهر ابانه وقول الشاعر اراد اذا ان
اصبحت اصبحت ذا هوى فتم اذا امسيت امسيت غاديا وخرجت الاية على حذف الجواب اي التجئوا اليه واستعينوا ثم باب
عليهم وخرج البيت على زيادة الباء قال ثم قال وان قلت اللام زيادة احد الحرفين فلم تعينت الباء للزيادة قلت لانه
على زيادة الباء مقرون فدل بمجموعهما على زيادة ثم قال قوله بعضا بحتى اعطف على اباح مقابله قول الكوفيين
ان حتى ليست عاطفة وحملوا ما بعدها على اضمار عامل وان تلتها جملة فجر وابتداء على اباح مقابله قول ابن السيد
في قول امرئ القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان ان جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى
على سريت بهم قوله واو بها اعطف اثر همزة التسوية وكذا فعل على احد القولين وحمل عليه الحريري هل تزوجت
بكرا ام ثيبا قال ولا نسلم انها في الحريري متصلة لجواز ان تكون منقطعة وثيبا مفعول بفعل محذوف واستفهم
ادائم اضرب واستفهم ثانيا والتقدير اتزوجت ثيبا قوله وبمعنى بل وقد مع استفهام اتفاقا وبدونه على اباح
وقال ابن هشام نقل ابن الشجري عن البصريين انها ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا قوله واضراب بها اي انم في قول الكوفيين
مطلقا اي من غير اعتبار بالتقدير الزيد كرم ام عمرو فيما تقدم نفي او نهي والثاني اعادة العامل نحو ما قام زيد وما قام عمرو
واتضرب زيدا ام تضرب عمرا قوله وربما عاقبت الواو وقد تعاقبها الواو وحمل عليه قوله وقالوا ناداها الصبر
والبكا فقلت البكا اشفى لذا الغليل ويحتمل ان يكون الاصل الصبر والبكاء اي احدهما ثم حذف من كل منهما قوله تعلى
واختار موسى قومه ويؤيده ان ابا علي العباسي روى بمر انتهى قلت فهو على التناول والرواية بمر من باب المصاحبة نحو
هذا بسر زيد وعمرو قوله ومعهما افتح ويمنعها جعل باء والحالة هذه وقيل مطلقا لم يذكره واصاحب القاموس
غلب بمعهما باء الا مع الفتح فنظم من القابل بالاطلاق قوله والاصل ان على اباح يعني ان مذهب ان ما مركبة مع ان
وما وغرضه بقوله سفته الرواعد مرصيفه وان مرخريف فلن يعدوها وقال الاصمعي بفتح الميم والمد ان يعقب الشتاء
شرا صيفة والعقاء جاء الهواء والمعنى ان سفته من خريف يعقب الربى وليس بشيء لان المراد وصف هذا النوع بالربى على كل حال
ومع الشرط لا يلزم ذلك وقال ابو عبيدة ان في البيت زيادة قاله في المغني قوله واول لا فرقيلا ونبيلا ووجوبا على
اباح مقابله قول الكوفيين قال في المغني فان قلت فاين جعلتها حرف ابتداء ثم حذت بالجملة فقلت
لا عمرو لم يقم واجاز الكوفيون لا عمرو على العطف وليس بممنوع قوله في النظم والنثر وحمل عليه قوله تعلى
وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام وجعله الزمخشري مخفوضا على سبيل الله المجرور بعن وبلى وعليه العطف على
المصدر قبل كمال صلته وهو مخفور قوله ومطلقا سواء حذفا علم ان العطف على محمول او محمولان عامل واحد
جاز ابتعافا نحو ما زيد قائما ولا عمرو جالسا واعلم زيدا بكر سيقوم مطلقا وعمرو خالدا بشرا جالسا ولا يجوز على محمولي
عوامل بالتعاقب فلا يجوز ان زيدا ضارب اليوم لعمرو واخاك غلامه بكرا تعاقبا واما العطف على محمولي عامليين واجازه الاخفش
بشرط قصير وعلى محذوف احدهما جارا والمجرور ان يتسط المعطوف او ينعطل بلا نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وعلى الدار زيد
والحجرة عمرو واستدل على ذلك بقوله تعلى واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق فاحيا به الارض

بجزمهما وتصريف الرياح ايانا في قراءة من نصب ايانا ومنه قوله اكل امرئ تحسبين امرءا الخ ومثله في الشعر كثير
فان وقع الشرط الاول وهو كون احد العاملين جارا فقد ذكر ابن مالك الاجماع على صحة العطف اخذا وجلا يجوز كان واكلا
لعاملا ان زيد وعمرا بكرا اليوم وكان واكلا تمرا بكرا قال ابن مالك ونقل ابن الحاجب جواز العطف على محمولي عاملين مختلفين لم ار
احدا حكاه غيره مع اجتهاده في البحث انتهى قلت حكى السيوطي في جواز العطف على محمولي عاملين سبعة اقوال
انظرها ان شئت قوله وبين عاطف ومعطوف غير فعل على الاصح فلا يجوز ظاهر زيد وانه قعد واخلاق الدار بسنة
يقتضي جواز ذلك اذا كان حرف العطف على اكثر من حرف واحد فالله قوله وبعض اختيار المصنف اي سواء كان العطف
حرفا واحدا او اكثر واولوا الله يامركم ان تودوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل فانه عطف
حرف ومعمول على حرف ومعمول بلا فاصل والتقدير ان الله يامركم اذا وتمتنع ان تودوا الامانات الى اهلها واذا
حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل كما في قوله تعالى ربنا واتنا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة البرل قوله وذا
للاضراب الاخير وحمل عليه قوله لميا في شفتيها حوة لعس وفي الثنايا وفي اثنايها شنب قال وقيل البيت على
التقديم والتاخير اي في شفتيها وفي ثناياها العس وابى بعضهم بان هذا الرمز يوجب في شعر التقديم والتاخير كثير النظر
بقية كلامه قوله وجاء مر الغاب مطلقا اي سواء كان بدل كل او بعض او غير هما البرل قوله وابى المعرف
على الاصح مقابله قول الكسائي والرياشي ان ضمنه يا زيد ونحوه ضمة اعراب قوله لزوما نوهان نكرا على الاصح
ان معطيان يظهر صوابه ومقابله قول ابن السيرافي انه مختص بالنوع وان ملحقان تحقيق مكرر لان وليس بشئ قاله الرماشي
قوله والمراد بسبب الاشتقاق المراد بكلام المصنف يعني ابن الحاجب الكافية والتسهيل وكلام الشارح يوهم ان عبد القياس
عليه خلافا لنصر على شذوذه وهو قال الشيخ ابو حيان ولا اعلم فيه خلافا وقد اورد شاهدا في باب ما لا ينصرف قال بعضهم
لا يقاس ولا يقال يا قباح قياسا على فساق قوله ومنتهى المنسوب ومنتهى صيغته او ما اضيف اليه على الاصح
اعلم ان بعد الحاق ياء النسبة صيغة المنسوب نحو وازير الكويلاء والمجرور باطنا فيهما كقوله ثم قابل يا سعد بن سعد ان خلافا
ذهب يونس الى قياس ذلك والجمهور على المنع فيهما وابن الحاجب وغيره حكوا الخلاف بين يونس والخليل في جواز لحاق
علامة المنسوب لصيغته فيونس يجيزه والخليل يمنعه قوله والعجز احرف مركب على الاصح مقابله قول ابن كيسان لا يجوز
حذف الثاني من المركب بل ان حذفت الحرف او الحرفين فقلت يا بعلب ويا حضرم لم ار به باسا والمنقول ان العرب لم ترخم المركب وانما
اجاز النحويون قياسا قوله والاضطرار خصوا دون نزال الخ اما ما شذ من ياطاح واطرق كرا على الاصح مقابله قول البرد ان كرا اليسير
لم يرخم انما هو ذكر الكروان البرل قوله ذا ايا انسب مطلقا اي سواء كان ايا ايا ان تتبل بالماء او ايا نحو ايا والشمس قوله
انا مع العطف او التكرار على الاصح قال وحكى في البسيط عن بعضهم جواز الاضمار مع التكرار وقال الجزولي يقبح فيه
الاضمار ولا يمتنع انا اجمال قوله وغيره كوى الخ كقوله تعالى ويكانه لا يفلح الكفرون على احد التاويلين وهو ان وي اسم
بمعنى اعجب والكاف للتعليل وان مصدرية اي اعجب لعدم فلاح الكافرين وهو قول الخليل وقال الكسائي هو محذوف من
ويلك فيهما كلمة واحدة كقول عنترة ولقد شفى نفسي وابرا سقمها قيل الفوارس ويك عنتر اقدم انتهى وقيل بمعنى الم تر قاله
في القاموس قوله واخر ما لم يقبه العمل واما قوله تعالى كتب الله عليكم وقول الاجير يا ايها المالح لوحه ونحو ان زانيت الفوح نحمد ونشكر

جمعا وان بالتاء منصوب بمحذوف تقديره الزموا كتاب الله وجلد مبتدأ خبره محذوف او منصوب بعزيزا
الشرح قوله وقل بعدها واو وهربا وخرج عليه قوله تعالى واتقوا فتنة الآية وخرج على ان الامانة والاهل
لا تعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن السبب الى المسبب قوله واخر الموكد المستغرق الواسع تاما مكملا يعني سواء
كان جمعا او معتلا نحو ليغزو مزيد ويدعو مزيد ومير مير قوله وزايدا بعلان احترازا من مونث فعلى او مونث
له كحبلى على الاصح قال ح ومذاهب خلاف والصحيح منع صرفه مطلقا وان لم يكن فعلى وجوبا فلذا لو
وضع له مونثا كان فعلى اولى به من فعلانة لان باب سكران اوسع من باب ندمان وان الفرع يحكم الموجود بدليل اجماع
على منع الصرف في اكمر وآخر مع انه لا مونث له انتهى ومثله بالمرادي والاشموني فتركوا القول ولم يتعرضا لرده قوله
ووزن مثنى وثلاث كمهام واحاد رباع اتفاقا وبه البرماوي على الاصح قال الاشموني واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب
احدها انه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج الثاني لا يقاس وهو مذهب جمهور البصريين الثالث يقاس
على فعال لكثرته لا على مفعل قال الشيخ ابو حيان والصحيح ان البناء مسموع عن مر واحد الى عشرة وحكى ابو عمرو الشيباني
وحكى ابو حاتم ويعقوب بن السكيت مر احاد الى عشار ولم يجعلا جعة على ما لم يجمع انتهى منه بخ وقد تعلم ان الاصح هو قول
ابي حيان ومقابله قول جمهور البصريين قوله وزن جمع مشبه مفاعل ومفاعيل على الاصح مقابله مذهب الاشموني
وغيره اجاز بعضهم صرف الجمع الذي لا نظير له في الاحاد اختيارا انتهى قلت مراده ببعضهم العراد قوله وزيد اسم امرأة لا اسم
مذكر على الاصح فيصير مصروفا لخفة المؤنث وهو ثلاثة انواع محرك الوسط كسقر وساكنه كهند وما زاد على الثلاثة
وجميع الثاني ما نقل من مذكر كثمود اسم امرأة فمذهب عيسى بن عمر والجرمي والمبرد انه مؤنث وجميع واختلف النقل عن
يونس في الثالث الا يجمع نحو جور وماء اسم بلد فقال الاشموني وحكى بعضهم فيه وجهين قال ح وقيل هو متردد بين
والاثر للعجمة ح ثلاثي فذكر الاصل ولم يذكر المقابلة قوله والمنع احوط الصرف على الاصح مقابله قول ابي علي الصرف اقيس
قوله وغالبا احترازا من بعلا وما يؤنث وزنه هو بالاسم اولى وموجود فيهما على السواء وقال عيسى انما ان يكونا منقولين من
لغة البعل وحمل على ذلك قوله انما ابن جملا الخ وقيل التقدير انما ابن رجل جملا امر فيكون جملا صيغة لمخروم وفيه ما علمت وقيل
هو علم وآخره سمي بفعل مع ضمير فحكمه الحكاية قوله وما يصير علما من العزير للالحاق كما رضى وعلقى على الاصح
هو راجع لارطى ايضا والاصح ان الف للالحاق وان همزته اصلية وقيل همزته زايدة ووزنه فعل وعليه فما نعه من الصرف
العلمية ووزن الفعل قاله ح واما علقى فالف للالحاق باتفاق قوله والعدل والتعريف ما نعا سحر ونحوه كامس على
الاصح مقابله ما ذهب اليه صر الا قاضر وهو ابو الفتح قال في المدارك ان سحر مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف
التعريف ومذهب مردود بثلاثة اوجه احدها انه خروج عن الاصل بغير وجه الثاني انه لو كان مبنيا لكان جايزا اعرابا كما
في جير ونحوه لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضا قوله وهو نكرة حيثما الخ وقد اجتمعت اللغتان على
الاصح في قوله ومر مر على وبار الخ مقابلهما لم تجتمعا وان وبار في آخر البيت معناه مملوآن والبيت للاعشى وهو من
البسيط قوله وما يكون منه منفوها في اعرابه الخ ومر يقتضي نهج جواز على الاصح مقابله قول يونس رحيب
تثبت ياء رحابا كقولك رحاب فاضي ونصبا وجر بفتحة على يا به مررت بقاضي بفتح الياء فيهما

التسمية بلفظ كاير اذا كان ما مصدرية صوصلتها او على كاير والتقدير التسمية بلفظ كاير كونه قوله واحدا النعت
اذا كان مثنى ومجموعا على حده او جاريا مجرى احدهما مكلفا اي من غير تغيير بحالة احتراز من كلا وكلتا فان اطلاقهما مجر
المثنى مغيرا ما اضافة الى الضمير قوله والفعل غير مسند بعض حكى وحمل عليه قوله انا ابن جلا الخ تفرع ما فيه ٢ باب ما
التعجب اعراب الفعل قوله وبالنصب ورد دعاء على راى وحرج عليه قوله تعلى فلا اكون ظهيرا للمجرمين وقول الشاع
لترا الوا محوا بكم ثم ما زلت لكم خالدا خلود الجبال ٥ والحجة فيه احتمال ان تكون لترا الواخبرا ما دعاء وما بعينه كون المعطوف
بتم دعاء وافا الاية فتحتمل الخبر وانما غيره دعاء ان جعل الدعاء ما يسند الى المتكلم بل الى المخاطب والغائب ورد البيتا قاله
الخ قوله لا بعد علم على الاصح مقابله قول الفراء وابن ابا نباري بجواز ان تقول علمت ان يخرج زيد بنصب المضارع مع بقاء العلم
على حقيقته قاله ٣ قلت قوله مع بقاء العلم على حقيقته يشير به ان العلم اذا اول بالظن فهو جائز ٤ جواز النصب بعد
قوله ونصبوا باذا المستقبلا الخ بالضمار ان على الاصح مقابله اخر قول الخليل ان اذا ناصبة بالضمار بعدها واعترض عليه
بانها ليست اما تدخل عليه ان فقط ولا تغير بخواذا ابدا والفعل المقرون باللام نحو اذا لاكرمك وفعل الحال نحو اذا صرفنا قاله ٦ ثم
قال قلت وفيه نظر لان الخليل انما يقول بالضمار اذا نصبت المضارع وانما الترد اذا ان ما تنصب ابدا بعد عاطف او جار قوله وبعد
نعي كان خبرا وجعل صنه وما كاه هذا الفراء ان يقتري قال ٧ ورد بان يقتري بتاويل مصدر مخبر به عن الفراء ان هو مصدر
مثله ورد هذا الرد بنظر بان المراد بالفراء ان المقروء ما الى القراءة والعنوان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه مريد ونحوه
قوله وبعد حتى الخ وغرناة بمعنى اذا وخرج عليه قوله ليس العطاء من العضول سماحة حتى تجود ومالديك قليل قال المرادي
والحجة في البيت لا مكان جعلها بمعنى الى قوله كنصب ما الى التمني ينتسب ورد قال الفراء وقال في المغني ويتاولون فراءة بعض
اما على انه جواب الامر وسوا برفع صرحا او على العطف على اسبابا على حد قوله وليس عباءة تقر عيني الخ قوله وبعد
لما وتمم قبل ولو وخرج عليه قوله ويوما توافينا الخ جواب العبارة وروى به قوله لا بدرواية الجر لا تحتمل غير الزيادة قوله وحتى
مربعد جملة على الاصح مقابله انكار الكوفيين لان التقسيم بنة قوله وحروفه انتفت على الاصح مقابله لان عصفور الغابل قد
تكون للتعليل بعد صريح القول وروى عن الزمخشري مثله انظر المغني ومعنى التصحيح ان الجر مما به النظر قوله وكونه مسلا
وان مجازا الخ لعزى بعض ونعى الخ واما قوله اباخراشة اما انت ذا نفر الخ وقوله تعلى ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم فما والله اعلم ان
الكوفيين احتجوا بالبيت على مجيء اذا شرطية قال ابن هشام ويرجحه عندهم امور احدها تواردا المفتوحة والمكسورة على المحل
الواحد والاصل التوافق وقرئ بالوجهين قوله تعلى ان تفضل احدهما ومن يجر منكم يشكان قوم اذا صرحكم اقتضب بعلم الزكوجعا
ان فتحتم وقد روى بالوجهين ايضا قوله انخضب اذا دنا قتيبة الخ قال ٨ وانا لا نسلم ان الباء في البيت المذكور جوابية ولم يجوزان
تكون للعلة او سببية والمعنى يا ابا خراشة لا بل ان كنت ذا نفر افتخرت فانا اقتخر ايضا بان قومي بافون لم نذهب بهم الجماعة واحتجوا
بالاية على مجيء اذا شرطية ورد بان المعنى وما توفيقنا الا تصرفوا بان يؤتى احد مثل ما اوتيتم من الكتب الا لمن تبع دينكم وجملة القول اعتراض
قوله وشرط جزم اذا ونصب الخ قيل يقاس مكلفا اي مع الرفع والنصب وقيل لا يقاس مكلفا وقيل يقاس مع الرفع لا مع النصب عوامل
الجزم قوله والجزا بما دعى وجعل منه قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة وخرجها الاخفش على حذف الشرط اي ان تقل لهم يقيموا
الصلاة واعلم ان حذف ما واما مع اذا قيل يجوز مكلفا وقيل لا يجوز مكلفا لانها يجوز به الشرط فقط كقوله محمد تفد نفسك كل نفس

اذا ما خبت مرشي تبا ما راعما يجوز في الاختيار بعد قول ولو شاء غير ما نحو قولك لم يفعل وقال لم يفعل الخ وفي فصل
ما سكت غالبا في الشعر وغيره قوله اي مني بيان ايراد ما وحيثما على الاصح فيهما لما اشار به الى قول الفراء ان حيث وايني ما
دون ما قوله ان ما الزايدة وفي بعض النسخ اسقاط لفظة فيهما فيحتمل ان مقابله القول بان اذ ما لا يجزم الا في الضرورة قوله
وهو اذ ما على الاصح هو مذهب سيبويه ومقابله قول المبرد والعباسي وابن السراج ان اذ ما ظرف زمان زيد عليها ما قوله
وبانا اجزم اضطرارا وبلو وخرج عليه قوله لو يشا طار بنا ومعنا الخ وقوله ذا فتى هو اجد الى مجزوما صنعت اخرى
نساء بني ذهل رشيبانا وخرج على ان ضمة الاعراب سكنت تخفيفا كقراءة ابي عمرو ينصركم ويشعركم وبامركم
وخرج البيت الاول على انه جار على لغة من قال نشايشا بالف ثم ابدلت همزة ساكنة كما في العالم والخاتم فليس سكونها
بجزم فانه قوله وبانا اذا دوات اسما خلافا للشلوبين وتلميذه ابن عصفور في واستدل بقوله جاد في
كلما اذا ومتى خامنة ومتى نصب افعام بارن تشم قال اذا لا تكون مبتدا لعدم رابطة من الخبر وهو فعل الشرط وما مجزوما
باستيفاء فعل الشرط مفعوله وباسيبويه الى غير ما فتعين انها ما وضع لها واستدل الاول بقوله ومتى تكن عنوا مرة
من خليقة الخ ومتى معنى ما حرفية لم تعمل اذ ما عمل لها من الاعراب والجواب انها في البيت اما خبرا ما خبر تكن واسمها خليقة
ومن زايدة او ان الشرط عنوا به على غير موجب واما مبتدا واسم تكن ضمير راجع اليها وانما انث باعتبار المعنى للخليقة ومثله
ما جاءت حاجتك فمن نصب حاجتك ومن خليقة تفسير للضمير كما في قوله لما تسجنها من جنوب وشمال وفي البيت الاول
مفعول تنصب وافعالهن ومن بارن تفسير لهما او متعلق بتنصب لمعنى ما التبعيض والمعنى ايش تنصب في افعل
من بارن تشم منزاحا صل ما بالمعنى ونسب السيوطي القول بمجيئهما للخطاب والتسهيلي قوله وكوقوعات باء كمثل
ان معنى واحدا او جعلوا منه واتقوا التنان كنتم صومنبر لتدخل المسجد الحرام ان شاء الله واسير وقوله انتصب اذا دنا فتية
حرتا الخ ولم يثبت البصريون ذلك واجابوا عن الاية اما على ان الشرط فيها محذوف لدلالة ما عليه كما تقول ان كنت ابني
فاعلم علما حسنا فانك اذا جد وبه لتعليمه تعلق علمك اذا اخبر واعلم مستقبلا ان يقولوا ان شاء الله وعن بيت العرجي
فانه اقام فيه السبب وهو الجزم مقام سببه الذي هو ان اذا فتحا ريكون سببا للغضب ومسببا للجزم فذكر الجزم مقام سببه
الذي هو ان اذا فتحا ر فكانه قال ان تغضب اذا تجزم بسبب جزم اذا التي في فتية انتمى والجزم بالحاء المهملة الفتح قوله ومع
ما ضارع والجزم وخلفا الخ اعلم ان هذه المسالة غير محررة في هذا النظم فان اردنا تحرير ما فالذي اتسمح فرعلمت ان هذا الشرط
اذا تقدم عليه شبه جوابه بشرط في اختيار مضيه لفظا او معنى على الاصح نحو قوم ان قام زيد وان لم يقم جاز لم يقم وجعل الشرط
كذلك وهو مع مرادما واذا صرن موصولات في اختيار وزوال حكم الشرط مثبتة فيمتنع الجزم نحو اصنع ما تصنع واحب من يحب
زيدا واحب ايكم يحبه وكذا اذا اضيف اليهن زمان وجب لهن ايضا في السعة ان يكن موصولات نحو ايتك اذ ما اجعله تجعله وايتهم
اخص يا تيك اكرمه وايتك اذا يهم يا تيك اكرمه وما يمرر عنر والماز ني والجرمي وذلك لان اسماء الاجيال ما تضاف الى جمل الشرط
وخالف الزمخشري واجاز الجزم اختيارا كما في قوله على حين من تبث عليه ذنوبه يرى شربه في المقام نزار وخرجوا ما ولو
على الضرورة ونحو بجر هذا الحكم وهو وجوب الرفع وامتناع الجزم مطلقا في اختيار وغيره اذا وقع بعد باب كان واما نحو
وانت من تاتنا نكرمها وان مرياتنا يهان وليت من تحسن اليه يحسن الينا وذلك لان الشرط لا يعمل فيه عامل قبله وكذا بعد ان

واختص عما الالف بالتمييز مطلقا اي بميز به المفرد نحو عشرة اثواب والمركب نحو خمسة عشر الا قوله وبعاقل
مذكر بغلب على غيره مطلقا يعني ان العدد المركب المميز بشيئين المعتبر منهما العاقل المذكر تقدم او تاخر نحو
خمسة عشر رجلا وامراة وخمسة عشر امراة ورجلا سواء وجر الفصل بينهما تقدم نحو خمسة عشر بيرجل وامراة
وخمسة عشر بيرامراة ورجال لم يوجر الفصل بينهما تقدم قوله وغلب السابق ان عقل فمذكر مطلقا اي مذكرا
او مونثا نحو خمسة عشر جملا وناقة وخمسة جملا وناقة وجملا قوله وان وجر فصل فيما ان مطلقا اي يغلب
المونث حيز اذا تقدم او تاخر قوله تغليبه فيما اضيف يلزم مطلقا اي سواء وجر العاقل والمذكر او لا نحو
عشرة اعبد واماء وعشر اماء واعبد وعشرة جمال وحمير نحو وعشر نوق وجمال وبقر وكذا قوله ككم شخصا ما
ولا يكون جمعا خلافا للكوفيين مطلقا اي سواء قصد بكم السوال عن اصناف الجمع او مبلغه واجاز الاخفش
جمعه اذا قصد السوال عن اصناف الجمع نحو كم رجالا عندك على قصد السوال عن عدد اصناف القوم الذين عندك
لا عن مبلغ اشخاصه وتبعه بعض المغاربة قاله قوله واجر ان يجر من مضمرا على الاصح راجع لقوله اجز ولقوله
من مضمر او مقابل الاول ما قاله المرادي ونصه واقا نصبه يعني تمييز كم وبعيده ثلاثة مذاهب احدها انه لازم ولا يجوز
جره مطلقا حملا على الخبر بتة واليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافي وعليه حمل بعضهم كم عمة لك يا جرير الخ والثاني
انه لازم ان لم يدخل على كم حرف جر انتهى والقول الاول هو مقابل الاصح والقول الثالث هو مقابل الاصح الذي قوله
كم حرف جر مضمر او مقابل الثاني ما ذكره ح ونصه قال سيبويه وسالته يعني الخليل عن قولهم على كم جذع بيتك فقال القياس
النصب وهو قول عامة النحاة واما الزجر حروا فانهم ارادوا معنى من لانهم جروا تخفيفا وصاروا على عوض انتهى ومذهب
الخليل وسيبويه والجماعة كما قال ابو حيان ان مجرور من مضمرة وخالفهم الزجاج وحكى الفراء عنه انه كان يخفض بكم ولا يجوز شيئا
وهو ضعيف لالتزامهم حينئذ دخول حرف الجر عليها ولو كان الجر بها اضافة لم يلزم ذلك ولانها بمنزلة عدد لا يكون مجرورا لكم
جما انتهى المراد قوله ككم رجال ومر وخرج عليه قوله كم عمة لك يا جرير الخ برواية النصب وخرج ايضا على ان كم فيه
للاستفهام على جهة التهكم العادة قوله وان تصل فلغة قد يختلف على الاصح مقابله قول يونس وانه اجاز
اثبات الزوائد وصلا فتقول منويا قفي ويشير الى الحركة بمنت ولا ينوه ويكسر نون المثنى ويفتح نون الجمع وينونه
مثال ضما وكسرا وهو مذهب حكاه عن العرب وحمل عليه قول الشاعر انوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت
عموا صباحا قوله واحدا او عربا على الاصح قال في شرح الكافية اذا نسب الى حرف او غيره حكم جاز ان يعرب بما
يقتضيه العامل وان يحكى بما كان عليه قلت والحكاية قوله صلى الله عليه وسلم ايانا ولوفانها تفتح عمل الشيطان ومن
الاعراب قول الشاعر ليت شعري وان منى ليت ان ليتا وان لوا عناء وقد العرب انها كم عرفيل وقال على الحكاية وقيل
على الاعراب انتهى وقال ح وزعم بعضهم ان الوجه الثاني وهو اجراء المفرد بوجوه الاعراب انما هو اذا كان قابلا الاعراب فاما
اذا كان مبنيا فانه يجعل مثل من موصول ومن حرف جر انتهى قلت وبه تعلم ان صواب الكلمة واحدا او اعرب مطلقا على الاصح
اي سواء كان اللفظ قابلا الاعراب او لا المصدر والمورد قوله تميز فصد بقياس كما مر واما قوله اذا قلت صمدا غارت
العين بالبكاء فراد ومدتها ضمون مدامع نهل عمرو واء بكسر العين فمصدر قياسي لغاري بير الشيئين اذا والى بينهما ومنه واء

على اصل الوضع بالواحد وحملت ايضا على انه اذا دعى الخلم [illegible] باكثر مما دعى له
بالكلم فانه انما اتى بالكثير مع زيادة بعده ولان يترك القليل اولى وحملت ايضا على ان وعده الذي
وحملت ايضا على ان اقل القليل الوارد منه تعلى اكان كثيرا كما يقال زاد العالم كثيرا وحملت على انه اذا لم يكن بكالم
تاخير النعي وغيره ذلك وليس بكلام وحملت على انه ورد جوابا لمن قال ظلاما والتكرار اذا ورد جوابا للكلام
خاص لم يكن له عموم وحمل على صيغة المبالغة وغير ملك صفات الله تعلى سواء به اثبات فجرى النعي على ذلك
وحملت على انه اراد به النعي بضربان ثم ظلاما للعبيد مرة واحدة الجور انتهى ذكر هذه الاحتمالات التسع الشيخ عبد
الرحمن السيوطي في كتابه المسمى بالاتباع وذكر انها تجري كلها في قوله تعلى وما كان ربك نسيا وتربص به عاشر
وهو مناسبة رؤوس الاي [illegible] وحركات انفلاوا الوقف بالنقل الى المتحرك لغة لخم وحمل عليه قوله
مريا ثم بالنمير فما قصروا نعم مساعيد ويعلم شرها وخرج ايضا على ان الاصل قصروه بواو الجمع على مراعاة معنى
من واستغنى بالضمة عن الواو كما في قوله اذا ما شاء ضر وامرا اراد والخ [illegible] وعلى انه استعمال اه جر بعض
العرب اتعافا او طبسم على انها لغة مغايرة لما قبله [illegible] ونصه وما ذكره الموضح من وجوب حذف الف الاستعمال
اذا جر بمسلم بالمجرور بالحرف واما قول حسان على ما قال يشتمنني لئيم كخنزير تمرغ في رماد فضرورة هكذا
انا حفظ لغة واما المجرور باسم فقال الشلوبين ليس حذف الالف بلازم فيجوز ان تقول مثلا يوم نصر على الدهر
انا ان انا موجود فيها الخبر [illegible] ووصلها بغير تحريك بنا الخ وحمل عليه قوله يا ربي يوم لي الا قله ارضى من نعت واحمى
من علله ويحتمل ان الهاء ضمير وقال العلامة يس الهاء فيه مشكلة لانه الوجه ان ضمير الوجب الجر بان لغة الخ وانا ابني
على انا ضامنة ولو كان للسكت لم يجز لانها حركة بناء تشبه حركة الاعراب انتهى [illegible] وذا الجعل لم يزل مهملا يعني
ان الجعل ليس بشيء المرة سواء تزل او لم يتزل [illegible] وجعل امثل واما قوله ابا العلاء ان جعل والنعماء
كان الجعل فعلى تغيير تسويتها ما ولة بان اصل الجعل بضمير وناكر الغار واتبع حركة الهاء التاء من ذات ناه الناكس
حاجز غير حصين فلت ليت شعري ما اول قوله الربيو بكسر الراء وضم الباء وسكون الواو وقد ذكرها ابن عصفور [illegible]
واه بكما الراء ضعف اصل الخ خلافا للمبرد فانه يقابل بالمثل مطلقا اي سواء كان حروف بالنمو نبها كما استعملوا استخرج او من
غيرها كما تعلم وذكر [illegible] واحكم بناء اصل حروف سمسم على الاصح وهو مذهب البصريين لانه ان جعل كل المثلين
زائدا الذي الى بناء الكلمة على اقل من ثلاثة او احدهما ادى الى بناء مفقود اذ يصير وزنها على تغيير زيادة اول الكلمة
فعفعل وعلى زيادة الثاني فعلعل وعلى زيادة الثالث فعفعل وكلها مفقود وذهب الكوفيون الى ان هذا الباب ونحوه
ثلاثي اصله فعل واستثقل التضعيف فجاؤا بين المتضارعين بحرف من جنس ما قبله وقيل بحرف من جنس الحركة [illegible]
والبا خذا الخ ولم تصرر الواو مبدلا يعني قبل ثلاثة اصول او اكثر ولا تزاد اول الكلمة اتعافا [illegible] والتاء الثانية
مبدلا اي سواء كانت في الاسم او في الفعل [illegible] لا يلحق الالف الا مبدلا من ياء او واو على الاصح مغايرا لما
قبله قول ابن هشام الخضراوي لم يقل احد من النحويين انها منقلبة ونص ابن مالك في شرح الكافية على انها زيدت دون ابدال